



World Food Programme  
Programme Alimentaire Mondial  
Programa Mundial de Alimentos  
برنامج الأغذية العالمي

## المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2026

البند 7 من جدول الأعمال  
WFP/EB.A/2026/7-C/1  
وظائف الرقابة  
لاتخاذ قرار

التوزيع: عام  
التاريخ: 27 أبريل/نيسان 2026  
اللغة الأصلية: الإنكليزية

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

## التقرير السنوي للمفتش العام

### موجز تنفيذي

يقدم المفتش العام تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي عن العام المنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. ويتضمن التقرير بيان الضمان الصادر عن المفتش العام بشأن فعالية الحوكمة في برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة في عام 2025 استناداً إلى نطاق العمل المضطلع به. ويُقدم التقرير أيضاً لمحة عامة عن ملاحظات مكتب المفتش العام وأنشطته خلال العام.

### مشروع القرار\*

يحيط المجلس علماً بالتقرير السنوي للمفتش العام لعام 2025 (WFP/EB.A/2026/7-C/1)، ويلاحظ أنه بناءً على أعمال الرقابة القائمة على المخاطر التي أُنجزت وأُبلغ عنها في عام 2024، تم تحديد بعض المسائل المعينة، المتكررة في كثير من الأحيان، في بعض مجالات عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة القائمة في البرنامج، والتي من الممكن أن تعرّض من بعض الجوانب، تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنشغيلية للبرنامج للخطر، بحال عدم معالجتها. وفي الوقت نفسه، يمكن النظر في تكرار بعض الممارسات الإيجابية التي تتمّ تحديدها في العمليات نفسها وذلك على نطاق البرنامج. ويتوقع المجلس من البرنامج أن يعالج المسائل التي أبرزها التقرير.

\* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد Anthony Garnett

المفتش العام

بريد إلكتروني: [anthony.garnett@wfp.org](mailto:anthony.garnett@wfp.org)

## بيان الضمان

- 1- يستند هذا الرأي إلى أعمال مكتب المفتش العام في مجال الضمان (المراجعة الداخلية للحسابات، واستعراضات المتابعة، وعمليات التفتيش، والخدمات الاستشارية، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة) والتقارير الصادرة في الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2025. وأجريت جميع أعمال الضمان وفقا للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين ولميثاق مكتب المفتش العام.
- 2- **أساس الرأي:** تطلبت صياغة هذا الرأي النظر في مصادر أخرى للأدلة بحسب الاقتضاء، مثل الأعمال التي اضطلع بها مراجع الحسابات الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام 2025؛ وحالة تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية المتفق عليها اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، وأي مسائل نظامية لوحظت في التحقيقات التي أنجزت في السنة التقييمية 2025. ويعتمد مكتب المفتش العام جزئيا على الإدارة لتقديم المشورة إليه بشأن بالإخفاقات الكبيرة المعروفة في نظم الرقابة الداخلية، والأنشطة التدليسية، ونقاط الضعف المعروفة التي من شأنها أن تسمح بحدوث أنشطة تدليسية أو خسائر كبيرة، أو التي من شأنها أن تعيق بشكل كبير استخدام الموارد بكفاءة وفعالية. وأعمال الضمان التي أجراها مكتب المفتش العام قائمة على المخاطر وتقدم، في رأيه، دعما معقولا لرأي الضمان هذا ضمن القيود المتأصلة لعملية الضمان.
- 3- **خطة العمل القائمة على المخاطر والاستثناءات:** تستند أعمال الضمان التي يضطلع بها مكتب المفتش العام إلى تحليل المخاطر الجوهرية التي تمس أهداف البرنامج ولا تتضمن مهامها لكل أسلوب عمل، كيان أو وحدة تنظيمية في البرنامج. وخطة العمل غير مصممة لتقديم رأي شامل بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج العالمي الشامل أو في جميع عمليات البرنامج التي تدعم أهدافه الاستراتيجية والمالية والتشغيلية وتلك الخاصة بالامتثال.
- 4- **القيود المتأصلة:** إن القيود المتأصلة في نطاق المراجعة الداخلية لعمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة تعني إمكانية وقوع أخطاء أو مخالفات من دون كشفها. كما يعرض تطبيق توقعات مستمدة من أي تقييم لتلك العمليات على فترات مقبلة، هذه العمليات لمخاطر أن تصبح غير ملائمة بسبب التغيرات في الظروف أو تجاوزات الإدارة أو تدهور درجة الامتثال للسياسات والإجراءات.

يقدم رأي الضمان السنوي لمكتب المفتش العام ضمانا بأنه، استنادا إلى أنشطة الرقابة القائمة على المخاطر التي تم تنفيذها في عام 2025، لم يتم تحديد أي نقاط ضعف جوهرية في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة من شأنها أن تقوض التحقيق العام للأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للبرنامج.

وعلى الرغم مما سبق، فقد حددت عمليات المراجعة التي أجريت في عام 2025 مسائل في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة تتطلب اهتمام الإدارة وتحسينها. وتتم مناقشة تفاصيل المسائل الرئيسية التي تم تحديدها خلال عام 2025 في الفقرات 36-69. ولا ترقى الممارسات التي تتطلب التحسين إلى مستوى الأهمية المؤسسية التي من شأنها أن تقوض تحقيق الأهداف العامة للبرنامج.

Anthony Garnett، المفتش العام

أبريل/نيسان 2026

## لمحة عامة عن مكتب المفتش العام

## الولاية والعمليات

- 5- يعمل مكتب المفتش العام وفقا لميثاق نقحه المجلس التنفيذي ووافق عليه آخر مرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.
- 6- وتتمثل مهمة مكتب المفتش العام في تزويد أصحاب المصلحة في البرنامج بضمان بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج، من خلال إجراء أنشطة رقابية مستقلة وموضوعية، لإجراء عمليات تفتيش وتحقيقات في ادعاءات المخالفات وسوء السلوك؛ وتيسير اعتماد وتنفيذ أفضل ممارسات الضمان والرقابة المعمول بها في الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية والقطاع الخاص.
- 7- ويتولى مكتب المفتش العام المسؤولية عن تزويد المديرية التنفيذية برأي ضمان سنوي بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في تحقيق أهداف البرنامج. ومكتب المفتش العام مسؤول أيضا عن إعداد تقرير سنوي عن أنشطته وتقديمه إلى المجلس التنفيذي، بما في ذلك موجز لنتائج الرقابة الهامة المنبثقة عن أعمال الضمان التي يقوم بها مكتب المفتش العام، وحالة تنفيذ التوصيات، وتأكيد الاستقلال التنظيمي لأنشطة المكتب.
- 8- وينفذ مكتب المفتش العام مهمته عبر مكتب المراجعة الداخلية المكلف بأعمال الضمان، بما في ذلك وظيفة المراجعة الداخلية، ومكتب التفتيش والتحقيق، المكلف بوظيفتي التفتيش والتحقيق. ويدعمه مكتب إدارة يشمل الدعم الإداري لمكتب المفتش العام.
- 9- ويُقدم مكتب المفتش العام تقاريره عن الرقابة إلى المديرية التنفيذية أو إلى أعضاء الإدارة المعيّنين. وتنص سياسة الكشف عن تقارير الرقابة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2021 على الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية على موقع إلكتروني عام مع بعض الاستثناءات.

## بيان الاستقلال والمعايير

- 10- يؤكد مكتب المفتش العام بموجب هذا، للمجلس التنفيذي كفاية استقلاله التنظيمي. ولم تكن هناك أحداث تتطلب تقديم تقارير تتعلق بأنشطته وإبلاغ نتائج تلك الأنشطة في عام 2025. ومع ذلك، وعلى خلفية تخفيضات الميزانية على مستوى المنظمة في البرنامج، نفذ مكتب المفتش العام تخفيضا في الميزانية بنسبة 8.6 في المائة (1.79 مليون دولار أمريكي)، مما أدى إلى تجميد 11 وظيفة. وأدت هذه التغييرات إلى زيادة أوقات دورات المراجعات، والتي تقدر بحلول نهاية العام بـ 3.1 سنة للكيانات العالية المخاطر، و7.9 سنة للكيانات المتوسطة المخاطر و13.7 سنة للكيانات المنخفضة المخاطر. وعلاوة على ذلك، ألغيت أولوية خمس مهام مراجعة كان من المقرر إجراؤها في الأصل عام 2025 وأزيلت من خطة المراجعة. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب الإدارة، تم إرجاء مهمة واحدة إلى عام 2026 لتجنب التعطيل المحتمل لجهود إعادة التنظيم وتقليص القوة العاملة المرتبطة بقيود الميزانية على نطاق البرنامج. وأبلغت هذه التغييرات إلى المجلس التنفيذي ووافقت عليها المديرية التنفيذية.
- 11- وفي ما يتعلق بأنشطة الضمان التي يضطلع بها مكتب المفتش العام، يُجري مكتب المفتش العام، من خلال مكتب المراجعة الداخلية، أعماله وفقا للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين (المشار إليها في ما يلي باسم "معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين") وللسياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية لمكتب المراجعة الداخلية. ويلزم إجراء تقييم خارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية كل خمس سنوات؛ وأنجز آخرها في نهاية عام 2021 وأكد أن وظيفة المراجعة الداخلية "تتوافق بشكل عام" مع جميع معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين. ومن المقرر إجراء التقييم الخارجي المقبل للجودة في عام 2026.
- 12- وفي ما يتعلق بأنشطة التحقيق التي يضطلع بها مكتب المفتش العام، يجري مكتب المفتش العام من خلال مكتب التفتيش والتحقيق، أعماله وفقا للسياسات والإجراءات القائمة لدى البرنامج، والمبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات (الإصدار الثاني، 2009)، والمبادئ التوجيهية للتحقيق الداخلي لمكتب التفتيش والتحقيق. ويلزم إجراء تقييم خارجي لجودة وظيفة التحقيق كل خمس سنوات؛ ووضعت العملية الأخيرة في صيغتها النهائية في عام 2025.

## الأنشطة في عام 2025

13- يلخص الجدول 1 الوارد أدناه الخدمات المقدمة من مكتب المفتش العام في عام 2025. ويغطي نطاق المراجعة المستخدم في وضع خطة الضمان السنوية عمليات البرنامج، وأنشطته، وأساليب عمله ونظمه في جميع أنحاء العالم.

الجدول 1: أنشطة مكتب المفتش العام – لمحة عامة 2020-2025					
العام	المراجعة الداخلية*	الآراء الاستشارية، والرؤى والخدمات المخصصة الأخرى**	الاستعراضات الاستباقية للنزاهة	التحقيقات وعمليات التفتيش***	
				المتنوعة	المنجزة
2020	13	16	2	300	92
2021	22	10	1	397	112
**2022	14	7	0	513	195
2023	22	4	1	702	305
2024	25	12	3	714	408
2025	27	9	0	658	398

\* ترد التفاصيل في الملحق الأول.

\*\* في ما يتعلق بالمراجعة الداخلية والآراء الاستشارية والرؤى والخدمات المخصصة الأخرى والاستعراضات الاستباقية للنزاهة، تقابل أرقام عام 2022 تسعة أشهر (من أبريل/نيسان إلى ديسمبر/كانون الأول 2022)، نظرا لتغيير فترة الإبلاغ.

\*\*\* تتناول رأي الضمان السنوي تقارير التفتيش في العام الذي أنجزت فيها الأعمال الميدانية وليس في عام صدور التقارير. وصدر في عام 2020 تقرير تفتيش واحد أنجز في عام 2019 وتم اعتباره في رأي الضمان السنوي لعام 2019.

## الموارد

14- كان قد تم استخدام 99 في المائة من الميزانية بحلول نهاية العام.

الجدول 2: الموارد المالية لمكتب المفتش العام (بالآلاف الدولارات الأمريكية)							
2025				2024			
المجموع	مكتب التفتيش والتحقق	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب المفتش العام*	المجموع	مكتب التفتيش والتحقق	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب المفتش العام*
19 007	10 278	7 957	773	19 907	10 634	8 113	1 160
18 827	10 286	7 699	843	19 046	10 588	7 573	885

\* يشمل دعم المفتش العام والدعم الإداري ودعم المكتب الأمامي لمكتب المفتش العام بأكمله.

15- وظل عدد الوظائف المحددة المدة المدرجة في الميزانية عند 92 وظيفة (انظر الجدول 3). وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، شُغلت 81 وظيفة (88 بالمائة) من أصل الوظائف الـ 92 المحددة المدة. ومن بين 92 وظيفة مدرجة في الميزانية في عام 2025، تم تجميد 11 وظيفة بسبب تخفيضات الميزانية (اثنتين في مكتب المفتش العام، وست وظائف في مكتب المراجعة الداخلية، وثلاث وظائف في مكتب التفتيش والتحقق). وستلغى هذه الوظائف في عام 2026. وفي عام 2025، استمر استخدام الخبراء الاستشاريين على نطاق واسع للتعويض عن الوظائف الشاغرة وزيادة القدرات، ولا سيما في مكتب التفتيش والتحقق.

الجدول 3: وظائف الموظفين بعقود محددة المدة المدرجة في الميزانية في نهاية العام							
2025				2024			
المجموع	مكتب التفتيش والتحقيق	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب المفتش العام*	المجموع	مكتب التفتيش والتحقيق	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب المفتش العام*
72	41	30	1	81	44	35	2
9	3	2	4	11	3	2	6
81	44	32	5	92	47	37	8

\* يشمل دعم المفتش العام والدعم الإداري ودعم المكتب الأمامي لمكتب المفتش العام بأكمله.

16- وبحلول نهاية عام 2025، كانت الوظائف المشغولة في مكتب المفتش العام تتألف من 57 في المائة من النساء و43 في المائة من الرجال؛ و41 جنسية مختلفة (من جميع القارات) و29 لغة. ويحمل جميع الموظفين من الفئة الفنية في مكتب المراجعة الداخلية شهادات مهنية ذات صلة (مدقق داخلي معتمد، ومحاسب عام معتمد، ومحاسب قانوني، ومدقق معتمد لحالات التدليس، ومدقق معتمد في مجال نظم المعلومات، وشهادة في التقييم الذاتي للرقابة، وشهادة ضمان إدارة المخاطر). وتتفاوت خبرات مراجعي الحسابات الداخليين السابقة من شركات مراجعة الحسابات الدولية وشركات القطاع الخاص إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإنسانية. ويتمتع المحققون بخلفية في مجال إنفاذ القانون أو التحقيق أو لديهم خلفية قانونية، ولدى بعضهم أيضاً شهادات وخبرة في مجالات علم الأدلة الجنائية أو المحاسبة أو مراجعة الحسابات؛ وجميعهم يتمتعون بخبرة واسعة في مجال التحقيق ومؤهلات التدريب.

## لمحة عامة عن أنشطة مكتب المراجعة الداخلية

### المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية

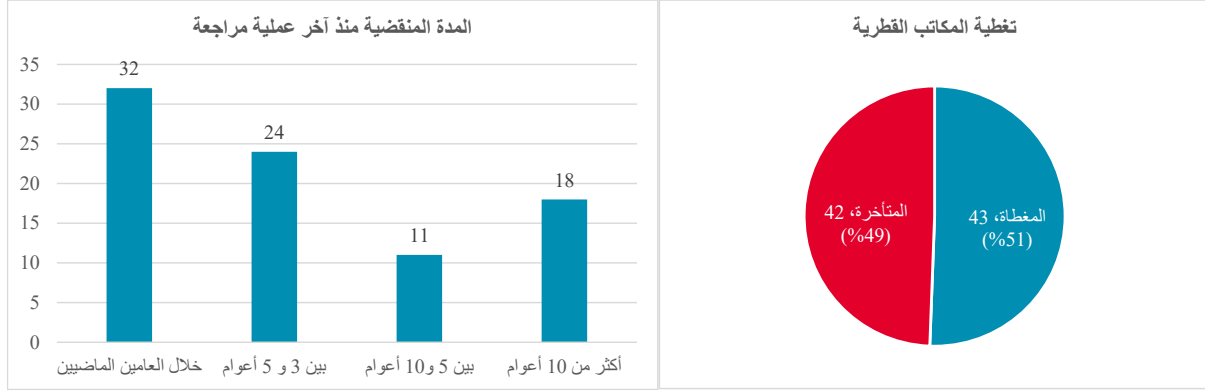
- 17- المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل وموضوعي في مجال الضمان وتقديم الاستشارات يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة. ويقوم مكتب المفتش العام، عبر مكتب المراجعة الداخلية، بمساعدة البرنامج في تحقيق أهدافه من خلال الأخذ بنهج منظم ومنضبط لتقييم فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وتحسينها.
- 18- وكجزء من إجراءات مكتب المفتش العام لتقديم الضمان إلى المديرية التنفيذية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة كالمجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، يفحص مكتب المراجعة الداخلية ويقيم مدى كفاية آليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وفعاليتها في البرنامج، وأداء وحدات البرنامج في تنفيذ المسؤوليات والأهداف المسندة إليها. وتُقدم أعمال الضمان هذه من خلال أداء عمليات المراجعة الداخلية والاستعراض الاستباقي للنزاهة والتفتيش والاستعراضات ذات الأغراض الخاصة، والخدمات الاستشارية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الرؤية الموحدة بتحليل المواضيع المشتركة التي تم تحديدها عبر تقارير المراجعة الداخلية الصادرة سابقاً.
- 19- والاستعراضات الاستباقية للنزاهة هي فحوص منظمة تؤدي لتحديد واختبار الضوابط الوقائية وضوابط التحري في مجال مكافحة التندليس بهدف الحد من التعرض لمخاطر التندليس. واستناداً إلى القدرة التحليلية لمكتب المراجعة الداخلية، توفّر الاستعراضات الاستباقية للنزاهة ضماناً للإدارة بشأن فعالية ضوابط منع التندليس وكشفه، مما يُكمل أعمال التحقيق التي يجريها مكتب التفتيش والتحقيق من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتندليس والفساد.
- 20- وتستند الاستعراضات ذات الأغراض الخاصة التي تتناول الترتيبات التعاقدية بين البرنامج والأطراف المتعاقد معها إلى تطبيق بنود المراجعة المدرجة في العقود ذات الصلة.

### نتائج خطة الضمان القائمة على المخاطر

- 21- صُممت خطة عمل مكتب المفتش العام بشأن الضمان بحيث تُركز على أهم المخاطر ضمن نطاق المخاطر في البرنامج. ووافقت المديرية التنفيذية عليها بعد التشاور مع الإدارة العليا والمجلس التنفيذي، واستعراضها من جانب اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ووافقت أيضاً المديرية التنفيذية على تغييرات خطة العمل خلال عام 2025، بعد استعراضها من جانب اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وإبلاغ المجلس التنفيذي.
- 22- ووفقاً لما تقتضيه معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، يُحدد تقييم موثق للمخاطر التي يتعرض لها نطاق المخاطر في البرنامج أولويات نشاط المراجعة الداخلية بما يتوافق مع أهداف المنظمة. ويشمل هذا التقييم أيضاً مخاطر التندليس، مما يدفع إلى تحديد مواضيع الاستعراضات الاستباقية للنزاهة. ويصنف مكتب المراجعة الداخلية جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة في البرنامج عن طريق تقييم المخاطر المحددة وفقاً لأثرها على عمليات البرنامج واحتمال حدوث كل واحد من المخاطر. وفي إطار عملية تقييم المخاطر، حصل مكتب المراجعة الداخلية على مدخلات من أصحاب المصلحة الرئيسيين (أعضاء مجموعة القيادة والمديرين الإقليميين ومديري الشعب) بشأن المخاطر الاستراتيجية والتطورات التنظيمية الرئيسية من أجل تحديد أولويات عمله.
- 23- كما يأخذ مكتب المراجعة الداخلية في الاعتبار، عند التخطيط لأعمال المراجعة، الوقت الذي انقضى منذ آخر مراجعة لكيان المراجعة. ويقدم الشكل 1 أدناه إحصاءات عن تغطية المكاتب القطرية. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، تمت تغطية 51 في المائة من المكاتب القطرية بما يتماشى مع دورات مراجعتها القائمة على المخاطر. ومن إجمالي المكاتب المستعرضة، تمت مراجعة 32 مكتباً قطرياً خلال العامين الماضيين، في حين تمت مراجعة 24 مكتباً آخر مرة منذ ما بين ثلاث وخمس سنوات. ولم تتم مراجعة 11 مكتباً آخر لمدة تراوح بين خمس وعشر سنوات، وتمت مراجعة 18 مكتباً آخر مرة منذ أكثر من عشر سنوات.

24- وفي حين أن المراجعة غطت نسبة كبيرة من المكاتب القطرية خلال السنوات الخمس الماضية، فقد شهد عدد ملحوظ من المكاتب دورات ممتدة للمراجعة. ويبيّن هذا التوزيع أثر القيود المفروضة على الموارد وقرارات تحديد الأولويات ضمن عملية تخطيط المراجعة القائمة على المخاطر ويسلط الضوء على الحاجة إلى الرصد المستمر لضمان تغطية الضمان الملائمة وفي الوقت المناسب على نطاق المراجعة.

الشكل 1: تغطية المراجعة للمكاتب القطرية



25- ويتواصل مكتب المراجعة الداخلية بانتظام مع مراجع الحسابات الخارجي ومكتب التقييم من خلال رسم خرائط لخطط العمل المعنية والتعاون حيثما أمكن، لضمان التكامل والتأزر والكفاءة في الرقابة المستقلة في البرنامج.

26- وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، تم إنجاز 34 مهمة مراجعة من أصل 39 مهمة مقررة (87 بالمائة)، وكانت ثلاث منها (8 بالمائة) في مرحلة الإبلاغ واثنان (5 بالمائة) قيد التنفيذ. ولم يكن تقريراً المراجعة الإضافيان لأعراض خاصة الصادران في عام 2025 جزءاً من خطة العمل.

### نطاق عمل الضمان في عام 2025

27- استندت خطة عمل الضمان لعام 2025 إلى التركيز بقوة على العمليات الميدانية في السنوات السابقة. وواصل مكتب المراجعة الداخلية تطوير منهجياته في مجال المراجعة وممارسات إدارة المشاريع لتعزيز نهجه القائم على المخاطر وتعزيز الاتساق عند تقديم الضمان بشأن العمليات القطرية. ويبيّن عمل مكتب المراجعة الداخلية القدرات المتاحة في الوظائف المشغولة. وتم تنفيذ عمل مكتب المراجعة الداخلية في سياق التخفيضات الكبيرة في ميزانية المكاتب القطرية، وزيادة عدم اليقين التشغيلي، وبيئة موارد مقيدة بشكل متزايد.

28- وأنجز مكتب المراجعة الداخلية خلال الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2025 عمليات مراجعة شملت 19 عملية قطرية وهو ما يمثل 2.9 مليار دولار أمريكي أو 38 في المائة من إجمالي نفقات البرنامج الميدانية؛ وتغطي المكاتب القطرية التي أجريت مراجعة لها 8 مكاتب من أصل 16 عملية ميدانية عالية المخاطر حددت في التقييم الأولي للمخاطر في خطة العمل.

29- وقدم مكتب المراجعة الداخلية أيضاً تغطية لعدة وظائف مؤسسية أساسية ومجالات مواضيعية، مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات، ومقدمي الخدمات المالية، والتوظيف، وإدارة الصندوق الاستئماني، وإدارة الممرات.

30- وشملت تغطية تكنولوجيا المعلومات تحديداً مجالات مثل منصات البيانات وحوكمتها، وضوابط النفاذ الخاصة بالحوكمة والمخاطر والامتثال في نظام SAP وأمن الشبكات ونظام SCOPE In-Kind. ووفرت هذه المهام الأساس لتقييم الوضع العام لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني في البرنامج.

- 31- ويعتمد مكتب المراجعة الداخلية أيضا على الإدارة في إسداء المشورة بشأن أوجه القصور الكبيرة المعروفة في نظم الرقابة الداخلية، وأنشطة التدليس ومواطن الضعف المعروفة التي يمكن أن تسمح بارتكاب التدليس أو حدوث خسائر كبيرة، أو التي يمكن أن تعوق إلى حد كبير استخدام الموارد بكفاءة وفعالية.
- 32- واستُمدت المعلومات والتغطية الإضافية من الأعمال المخصصة الأخرى ذات الصلة، فضلا عن عدة تقارير تحقيق صادرة عن مكتب التفتيش والتحقيق، والتي توفر رؤى حول المجالات التي يُحتمل أن تتعرض لممارسات تدليس و/أو فساد.
- 33- وتناول أيضا هذا الرأي العمل الذي قام به مراجع الحسابات الخارجي، والتقارير ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام 2025 وحالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. ويُقدم الملحق الأول مزيدا من التفاصيل عن أعمال مكتب المفتش العام التي تناولها رأي الضمان لعام 2025.

### ملخص تصنيفات مهام المراجعة لعام 2025

- 34- في ما يتعلق بعمليات المراجعة الداخلية للمكاتب الموجودة خارج المقر والوظائف والمجالات الشاملة، يُحدد مكتب المراجعة الداخلية تصنيفا عاما للمراجعة بالاستناد إلى تقييمه العام لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ذات الصلة في الكيان الخاضع للمراجعة. ويتسق نظام التصنيف مع التصنيفات التي تستخدمها كيانات الأمم المتحدة الأخرى.
- 35- ومن أصل 36 من تقارير المراجعة التي وضعت في صيغتها النهائية وتم تصنيفها خلال الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2025 (المكاتب القطرية وتكنولوجيا المعلومات والمجالات المواضيعية)، حصل 21 تقريرا (58 في المائة) على تصنيف "بحاجة إلى بعض التحسين"، و4 تقارير (11 في المائة) على تصنيف "بحاجة إلى تحسين كبير"، وتقرير واحد (3 في المائة) على تصنيف "غير مُرضٍ". ولم يتم تصنيف 10 تقارير إضافية (28 في المائة). وترد تفاصيل إضافية في الجدول 4 وكذلك في الشكل 2 والشكل 3 أدناه. ومقارنة بعام 2024، زاد عدد عمليات مراجعة المكاتب القطرية، فيما انخفض عدد المهام الاستشارية. والجدير بالذكر أنه تم تصنيف ثمانية تقارير مراجعة تغطي مناطق عالية الخطورة على أنها "بحاجة إلى بعض التحسين". وتم الانتهاء من استعراضين ذوي أغراض خاصة خارج نطاق خطة العمل السنوية.

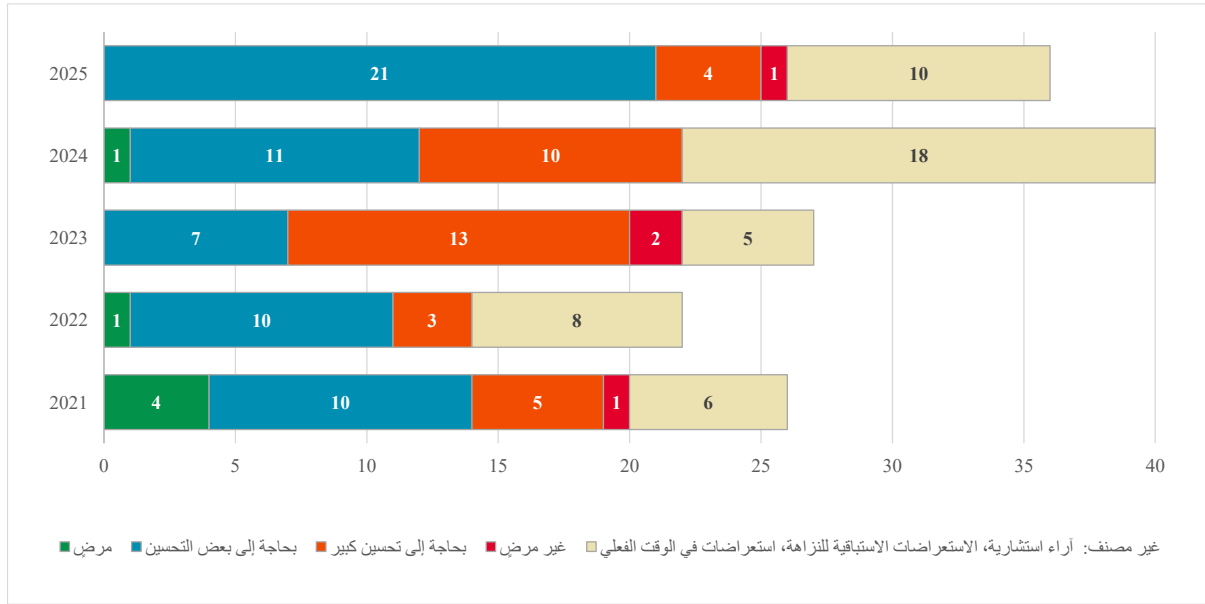
الجدول 4: توزيع استنتاجات المراجعة بحسب النوع – 2024 و2025

غير مصنف <sup>1</sup>		غير مُرضٍ <sup>1</sup>		بحاجة إلى تحسين كبير <sup>1</sup>		بحاجة إلى بعض التحسين <sup>1</sup>		مُرضٍ <sup>1</sup>		عدد عمليات المراجعة		المجالات المراجعة
2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	
–	*1	1	–	4	6	14	6	–	1	19	14	المكاتب القطرية
–	**2	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2	مراجعات المتابعة
–	–	–	–	–	3	4	3	–	–	4	6	المجالات المواضيعية
1	–	–	–	–	–	3	2	–	–	4	3	تكنولوجيا المعلومات
9	15	–	–	–	–	–	–	–	–	9	15	مجالات أخرى (الخدمات الاستشارية، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة، والاستعراضات ذات الأغراض الخاصة، والرؤى الموحدة)
10	18	1	0	4	10	21	11	–	1	36	40	المجموع

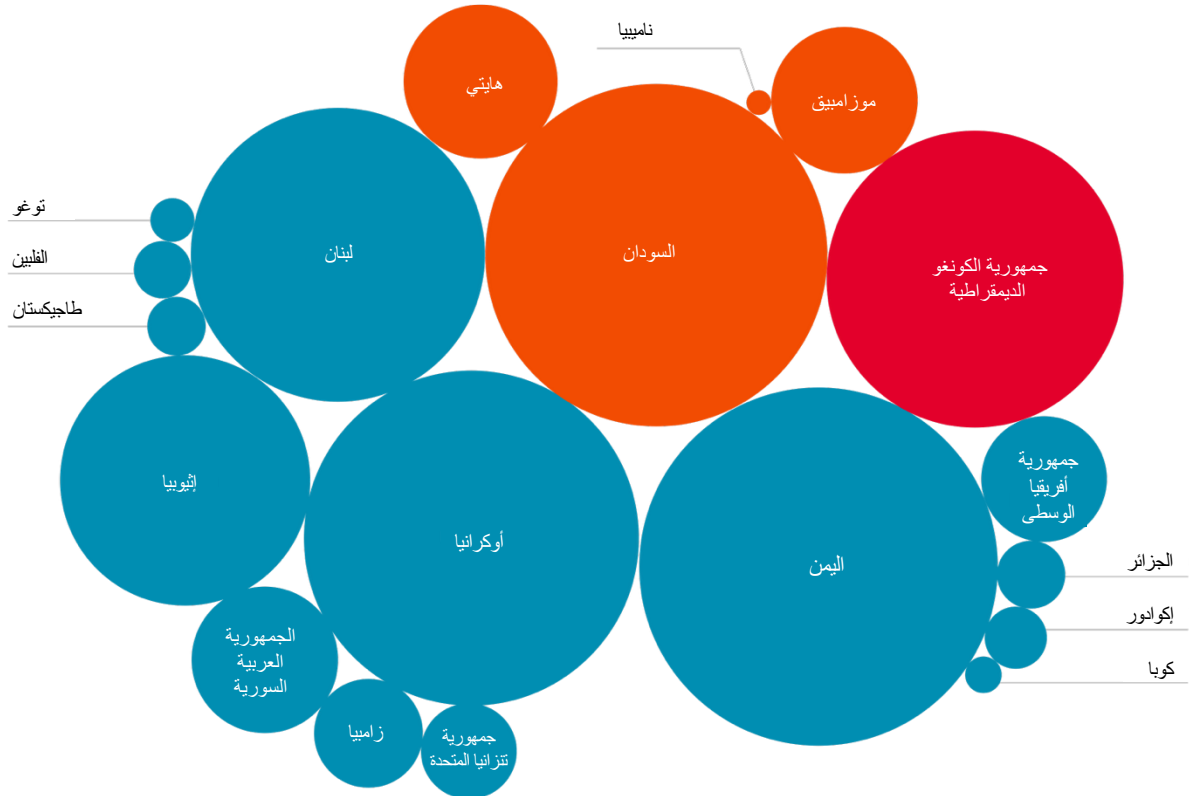
\* المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج المختارة في الجمهورية العربية السورية (نتيجة محدودة النطاق).

\*\* مراجعة متابعة لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها من المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في غينيا، ومراجعة متابعة لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها من المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في مدغشقر.

الشكل 2: لمحة عامة عن تصنيفات تقارير الرقابة للفترة 2021-2025



الشكل 3: الأموال التي خضعت للمراجعة (2.9 مليار دولار أمريكي) وتصنيفات المراجعة لعام 2025\*



\* نظرا لعدم وجود تمويل مرتبط ارتباطا مباشرا بهذه المجالات، تم استبعاد ما يلي من الرسم البياني الوارد أعلاه:

(أ) العمليات المواضيعية - "بحاجة إلى بعض التحسين": المراجعة الداخلية لإدارة مقدمي الخدمات المالية، والتوظيف - استعراض العملية التشغيلية، وإدارة الممرات، وإدارة الصناديق الاستثمارية،

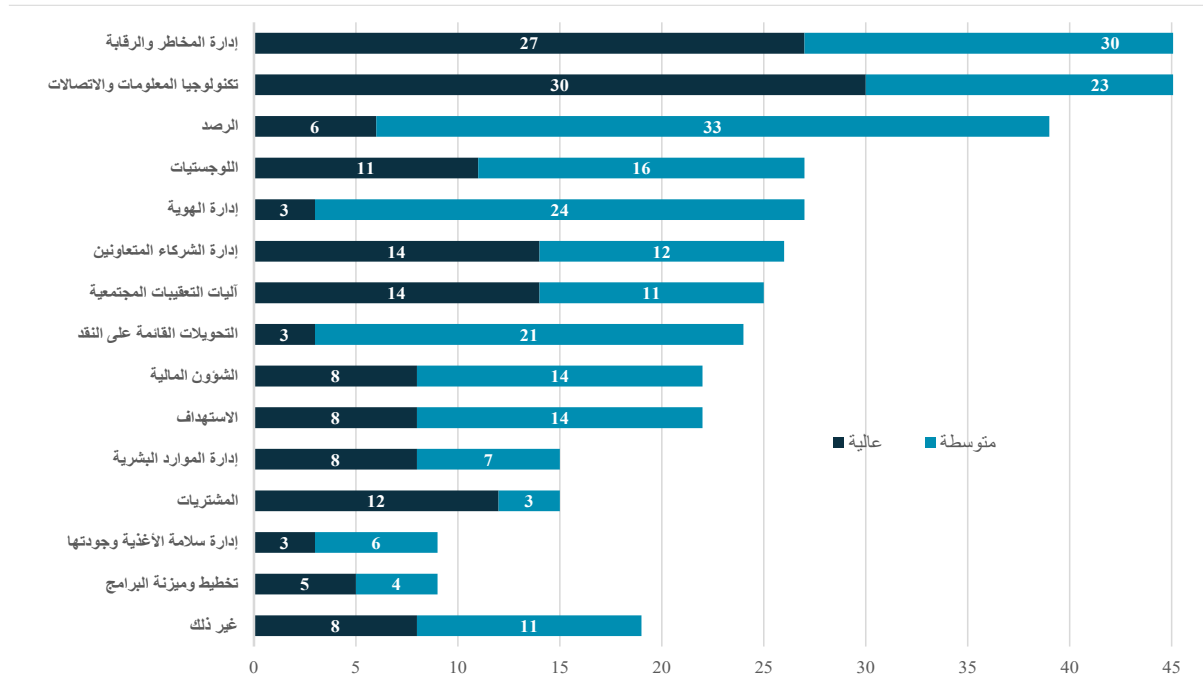
(ب) تكنولوجيا المعلومات - "بحاجة إلى بعض التحسين": المراجعة الداخلية لمنصات البيانات وحوكمتها وضوابط النفاذ الخاصة بالحوكمة والمخاطر والامتثال في نظام SAP، "بحاجة إلى تحسين كبير": أمن الشبكات، و"غير مصنف": المراجعة الداخلية بشأن استعراض إطلاق نظام SCOPE In-Kind.

كما استبعد الرسم البياني التقارير الاستشارية والاستعراضات ذات الأغراض الخاصة والرؤى الموحدة.

### المسائل الرئيسية المحددة في عام 2025

- 36- يُقدم هذا القسم لمحة عامة عن النتائج الرئيسية والتحديات النظامية الناشئة عن مهام الضمان التي أنجزت في الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2025.
- 37- وعموماً، يُعتبر البرنامج شريكاً موثوقاً وسريع التصرف في الاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات، ولديه انتشار واسع النطاق وقدرة على التنفيذ على نطاق واسع على الرغم من المشهد الإنساني ومشهد الوصول المتزايد التعقيد. وتتمتع المنظمة بعلاقات متينة مع الجهات المانحة والنظراء الحكوميين، كما أن الدراية الفنية التي يتمتع بها موظفوها معترف بها على نطاق واسع.
- 38- وتُبرز الحصيلة الموحدة لعمل الضمان التطورات الإيجابية والتحديات النظامية التي تحتاج إلى التحسين، المفصلة بحسب كل مجال أدناه.
- 39- وتشير الطبيعة المتكررة لبعض المسائل التي تمت ملاحظتها إلى أن تطوير بيئة الرقابة الداخلية في البرنامج وتعزيز الكفاءة التشغيلية سيتطلبان إدماج الوظائف وأساليب العمل المؤسسية بشكل أكثر فعالية في عمليات البرنامج. كما سيتطلب ذلك معالجة عدم الموازنة القائمة في الأدوار والمسؤوليات والمسؤوليات الناجم عن الهيكل اللامركزي للبرنامج بالنسبة إلى صنع القرار وتسهيل المخاطر وإدارة الأداء.
- 40- وتُعتبر ملاحظات المراجعة التي جُمعت بحسب المجال، الواردة في الشكل 4 أدناه، عن نتائج المراجعات القطرية والمواضيعية وتكنولوجيا المعلومات التي أُجريت في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025.

#### الشكل 4: الإجراءات المتفق عليها المحددة في عام 2025 بحسب مجال نطاق المراجعة\*



\* تشمل الفئة "غير ذلك": خدمات الإدارة (5)، والأمن والوصول (4)، والهيكل التنظيمي وهيكل ملاك الموظفين (4)، والحوكمة (2)، والشراكات (2)، وتقييم الاحتياجات (1)، والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها (1).

- 41- وقد أثر بالفعل الانخفاض السريع لمستويات التمويل سلبيًا على تطوير وتفعيل أطر وأساليب عمل ونظم الإدارة. وثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تحديد الأولويات واضح واستراتيجي، بما يشمل تحديد أولويات الموارد لإدارة التناظر المتنامي بين القدرة على الاستجابة السريعة والفعالة للمتطلبات التشغيلية المتزايدة، وضرورة وضع وإنشاء وإفاد آليات حوكمة ومساءلة متينة، إلى جانب نظم إدارية في سياق ميزنة مقيدة.

### النتائج الموحدة المنبثقة عن مراجعة العمليات القطرية

- 42- يُدرج مكتب المراجعة الداخلية مجالات ذات أولوية في مراجعة العمليات القطرية التي يُجريها باتتباع منهجية قائمة على المخاطر على مستوى المهام. وفي ما يتعلق بأساليب العمل والوظائف التي تدخل في نطاق العمل، قيم مكتب المراجعة الداخلية الحوكمة، وإدارة المخاطر، ووجود ضوابط داخلية فعالة.
- 43- وحددت مراجعات العمليات القطرية للبرنامج التي أنجزت في عام 2025 الأسباب الجذرية المتكررة الكامنة وراء الكثير من النتائج. وشملت هذه الأسباب عوامل خارجية خارجة عن سيطرة البرنامج، مثل النزاعات والأمن والقيود المفروضة على الوصول (على سبيل المثال في جنوب السودان، وهايتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واليمن) التي تؤثر على عمليات إجلاء موظفي البرنامج ونقلهم وأصولهم، فضلا عن القدرة على تقديم ضمانات مستقلة.
- 44- بالإضافة كذلك إلى عوامل داخلية، مثل عدم كفاية أو غياب السياسات والمبادئ التوجيهية المؤسسية والمحلية؛ وعدم وضوح الأدوار والمسؤوليات؛ وعدم كفاية الموارد أو عدم ملاءمتها (ملاك الموظفين والمهارات والتمويل)؛ ومحدودية الأدوات والنظم والرقمنة؛ وعدم كفاية الرقابة من قبل المقر العالمي، وغالبا ما تكون مرتبطة بالقيود المفروضة على الموارد. وسيساعد تعزيز وإنفاذ السياسات المؤسسية، وتبسيط سيرورات الأعمال، بدعم من بنية تحتية متكاملة لتكنولوجيا المعلومات، وتعزيز آليات الرقابة على المستوى المؤسسي، على إجراء تحسينات أكثر فعالية، وكفاءة، واتساقا، واستدامة في جميع عمليات البرنامج.
- 45- *إدارة المخاطر والرقابة*: أظهرت تقارير المراجعة نضجا غير متساو في إدارة المخاطر في مختلف المكاتب القطرية. ورغم وجود الأطر الأساسية بشكل عام، فإن إدارة المخاطر كانت ضعيفة في كثير من الأحيان، ومتابعة بشكل غير متسق، وغير مضمنة بشكل كاف في عملية اتخاذ القرار اليومية. ومع ذلك، لوحظت ممارسات أقوى في سياقات مختارة عالية المخاطر، بما في ذلك أوكرانيا (الإدماج في قرارات توسيع نطاق حالات الطوارئ)، وإثيوبيا (تعزيز ضوابط مخاطر التندليس والمخاطر التشغيلية)، ولبنان (تخفيف المخاطر المالية ومخاطر السيولة في العمليات النقدية الواسعة النطاق)، والسودان (التقييمات المنتظمة للمخاطر وتقاسم المخاطر مع الجهات المانحة). ولكن، في موزامبيق وناميبيا وهايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت متابعة سجلات المخاطر ضعيفة، وكانت تقييمات مخاطر التندليس مفقودة، وقوضت تحديات الحوكمة – لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية – الرقابة الفعالة على المخاطر. وعموما، خلصت عمليات المراجعة إلى أن إدارة المخاطر لا تزال إلى حد كبير مدفوعة بالامتثال وقائمة على ردة الفعل، مما يتطلب ملكية أقوى ومساءلة أوضح واستخداما أكثر منهجية لبيانات الضمان والرصد.
- 46- *الاستهداف*: أحرزت عدة مكاتب قطرية تقدما في اعتماد الاستهداف القائم على مواطن الضعف، مع ملاحظة ممارسات إيجابية في إثيوبيا واليمن، حيث تم تعزيز تصميم الاستهداف والضوابط في سياقات عالية المخاطر. ومع ذلك، ظلت هناك فجوات في التنفيذ. وفي موزامبيق، تم اعتماد الاستهداف القائم على مواطن الضعف رسميا ولكن لم يتم تعميمه أو مواضعه بالكامل مع مجالات المساعدة الفعلية. وواجهت جمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، وهايتي والجزائر تحديات في ضمان الاستهداف المتسق، في حين افتقرت زامبيا وطاجيكستان إلى الوثائق التحليلية الكافية لدعم قرارات الاستهداف والطرائق. وقد أدى التأخير بين الاستهداف وتقديم المساعدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى انخفاض الفعالية بشكل أكبر. وعموما، وجدت عمليات المراجعة استعراضات غير متسقة لبيانات الاحتياجات، وتوثيقا محدودا لمخاطر الشمول والاستبعاد، والحاجة إلى تعزيز الرابط بين الاستهداف والرصد وآليات التعقيبات. ومع استمرار نمو الاحتياجات وسط القيود المفروضة على التمويل، من شأن تعزيز توجيهات تحديد الأولويات وإدماج استعراضات الاستهداف في الرصد الروتيني أن يحسن الفعالية والشفافية وقابلية المراجعة.
- 47- *إدارة الهوية*: في جميع عمليات البرنامج التي أجريت مراجعة لها، تُظهر ممارسات إدارة الهوية مسارا نحو الرقمنة وتعزيز الضمان. وأظهر كل من إثيوبيا ولبنان ضوابط أقوى من خلال النظم البيومترية وتقنيات متطورة لإلغاء التكرار في حوافز التحويلات القائمة على النقد الكبيرة. وأحرز اليمن تقدما في إصلاحات التسجيل على المستوى الوطني لتعزيز نزاهة المستفيدين. وبالمثل، نشرت الجمهورية العربية السورية منصة لإدارة الهوية متكاملة مع لوحات معلومات وبرامج نصية. ومع ذلك، لوحظت أيضا بعض التحديات المتكررة. شهدت إكوادور وجمهورية الكونغو الديمقراطية وطاجيكستان وجمهورية أفريقيا الوسطى سجلات مستفيدين مكررة ومطابقة ضعيفة. وفي الكثير من السياقات، بما في ذلك إكوادور وهايتي، كانت الأدوار بين

**البرنامج** والشركاء المتعاونين في التسجيل والتحقق غير واضحة. وعموماً، هناك حاجة إلى تكامل أقوى لقواعد بيانات المستفيدين، ومسؤوليات أوضح لحماية البيانات، والمطابقة المنهجية بين الاستهداف والتوزيع ونظم التمويل لتخفيف مخاطر الازدواجية والاستبعاد والتدليس.

48- **التحويلات القائمة على النقد**: أظهرت عدة مكاتب قطرية أطراً ناضجة وابتكاراً في مجال التحويلات القائمة على النقد. وأظهر لبنان ضوابط قوية في أكبر برنامج للتحويلات القائمة على النقد في البرنامج، فيما قامت أوكرانيا والسودان وزامبيا بتوسيع نطاق التحويلات القائمة على النقد بشكل فعال في حالات الطوارئ مع إضفاء الطابع الرسمي على الإجراءات تدريجياً. وأظهرت توغو أيضاً قدرة على التكيف من خلال تجريب القسائم الإلكترونية على الرغم من القيود الشديدة، بما في ذلك الحظر الوطني على النقد. ومع ذلك، استمرت نقاط الضعف في الرقابة في أماكن أخرى. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وإكوادور، أدت التسجيلات المكررة أو غير المتسقة إلى استحقاقات متعددة للتحويلات القائمة على النقد، وتسبب التحقق اليدوي الموازي إلى جانب SCOPE في حدوث أخطاء وتأخيرات. وتم إشراك مقدمي الخدمات المالية العالية المخاطر من دون ضمانات كافية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وزامبيا، في حين أن الأدوار المجزأة والمطابقات الضعيفة على مستوى المستفيدين أدت إلى تفويض الضمان في عدد من البلدان. وبصورة عامة، في حين أن التحويلات القائمة على النقد أصبحت الآن إجراء أساسياً، هناك حاجة إلى أتمتة أقوى للمطابقات، وتقييمات منظمة لمخاطر مقدمي الخدمات وتكامل أعمق مع نظم إدارة الهوية لحماية النزاهة المالية وحماية المستفيدين.

49- **إدارة الشركاء المتعاونين**: في السودان واليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مكّن الشركاء المتعاونون من استمرارية المساعدة في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق التي فُرضت قيود على الوصول إليها. ولوحظت أيضاً ممارسات إيجابية في إثيوبيا عززت إدارة الشركاء المتعاونين من خلال تقليل الاعتماد على السلطات المحلية وتوضيح الترتيبات التعاقدية غير الحكومية؛ وفي الجمهورية العربية السورية، التي حسنت المنافسة بين الشركاء واستخدمت لوحات المعلومات لتوجيه مناقشات الأداء؛ وفي لبنان وتوغو وزامبيا، التي أظهرت مشاركة ناضجة من الشركاء تتواءم مع العمليات النقدية والأولويات الوطنية والاستجابة لحالات الطوارئ. ومع ذلك، لوحظت مسائل متكررة تتعلق بالمراجعة في اختيار الشركاء، وتقييم القدرات وإدارة الأداء، ولا سيما في موزامبيق وجمهورية أفريقيا الوسطى وهايتي وطاجيكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدى الاعتماد المفرط على الشركاء المتعاونين في العمليات الشاملة في إكوادور وموزامبيق والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى إضعاف فصل المهام والرقابة الإدارية. وفي السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن، تم تحديد نقاط ضعف في إدارة العقود، بما في ذلك التعديلات المتكررة وتأخر وضع الصيغة النهائية للاتفاقيات، إلى جانب ثغرات الرقابة المالية في عدد من المكاتب القطرية. وعموماً، خلصت عمليات المراجعة إلى أن هناك حاجة إلى تقوية اختيار الشركاء القائم على المخاطر، وفصل أوضح للأدوار، وعقود وأداء وإدارة مالية أقوى لضمان التنفيذ الخاضع للمساءلة.

50- **الخدمات اللوجستية**: سلّطت مراجعات المكاتب القطرية لعام 2025 الضوء على القدرة اللوجستية القوية للبرنامج وترتيبات التنفيذ الموثوقة وتحسين الرقابة في عدد من العمليات. في أوكرانيا ولبنان والسودان، دعمت الخدمات اللوجستية التوسيع السريع للنطاق من خلال الحفاظ على خطوط الإمداد وتكثيف الممرات والموانئ والخدمات اللوجستية للأطراف الثالثة في المناطق التي يصعب الوصول إليها. ولوحظت تحسينات في الرقابة في إثيوبيا، التي عززت ضوابط حركة الأغذية للحد من مخاطر تحريف المسار، وفي توغو وجمهورية تنزانيا المتحدة، اللتين حافظتا على ممرات فعالة وترتيبات مراكز إقليمية. وفي زامبيا، دعمت القدرة اللوجستية للبرنامج أيضاً استجابة الحكومة لموجات الجفاف. ومع ذلك، حددت عمليات المراجعة ثغرات هيكلية متكررة في الرقابة والضمان، بما في ذلك ضعف التخطيط اللوجستي والجاهزية، ومحدودية تتبع السلع وضوابط المستودعات، وعدم كفاية الرقابة على الشركاء الذين يديرون السلع، وارتفاع تكاليف النقل مع تحليل محدود للتكلفة، وقيود التوظيف وفصل المهام. ويُعد تعزيز التخطيط والجاهزية، وتقوية ضوابط السلع والمستودعات، وتحسين الرقابة على الشركاء، وتعزيز التنسيق عبر الخدمات اللوجستية والبرامج والوظائف المالية أموراً بالغة الأهمية لضمان سلسلة توريد موثوقة وخاضعة لرقابة جيدة.

51- **المشتريات**: أشارت عدة عمليات مراجعة إلى وجود أطر أساسية للمشتريات وسلطات مفوضة، مما أتاح الاستمرارية خلال عمليات توسيع النطاق في حالات الطوارئ في أوكرانيا ولبنان وزامبيا وتوغو. ومع ذلك، في عدد من المكاتب القطرية، أدى تأخير أو ضعف تخطيط المشتريات وتقييمات السوق إلى الحد من المنافسة وزيادة المخاطر المتأنية من أطراف ثالثة، بما في

ذلك تركيز الموردين والتوريد غير التنافسي في سياقات حالات الطوارئ. وشملت المسائل الشائعة الموافقات اللاحقة للوقائع، وتقسيم الطلبات، والاستخدام المفرط للمشتريات البالغة الصغر، وضعف فصل المهام، وعدم كفاية إدارة البائعين، والتحقق من الجزاءات ومراقبة الأداء. وفي عدة بلدان، ساهمت قرارات الشراء في ارتفاع تكاليف نقل الأغذية، والتعديلات المتكررة للعقود، وضعف رصد العقود، مما قلل من الكفاءة والمساءلة. وبشكل عام، خلصت عمليات المراجعة إلى أن الضرورة العملية الملحة غالبا ما أضعفت الضوابط والوثائق، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تحقيق توازن أفضل بين سرعة التصرف والتخطيط الأقوى، وفصل المهام، وإدارة البائعين، وتقوية الرقابة على العمليات المالية وسلاسل الإمداد، ولا سيما بالنظر إلى توسيع نطاق تقييدات المكاتب القطرية.

52- *الشؤون المالية*: لاحظت عدة عمليات مراجعة وجود ضوابط مالية تأسيسية سليمة وممارسات تكيفية في السياقات الصعبة. وأظهر لبنان إدارة مالية ناضجة نسبيا في العمليات النقدية الواسعة النطاق، بينما عززت إثيوبيا الرقابة وحافظت أوكرانيا على رقابة الميزانية خلال التوسع السريع للنطاق. ومع ذلك، استمر وجود نقاط ضعف كبيرة في السلف التشغيلية وضوابط المدفوعات. وفي هايتي وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن، أدى الاعتماد المفرط على السلف وتأخر التسويات وضعف الوثائق والمتابعة المحدودة إلى زيادة التعرض لسوء الاستخدام والخسائر المالية. وكانت التأخيرات والثغرات في معالجة الفواتير ومطابقتها - خاصة بالنسبة إلى اتفاقيات الشركاء المتعاونين - شائعة، إلى جانب الرقابة الإدارية الضعيفة والمتابعة المحدودة للمسائل المتعلقة بالمراجعة السابقة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وموزامبيق، أدى عدم كفاية تتبع الميزانية مقابل الإنفاق الفعلي إلى تقليل الوضوح المالي. وعموما، بالرغم من وجود عمليات مالية أساسية، خلصت عمليات المراجعة باستمرار إلى أن الرقابة الإدارية الأقوى والأكثر منهجية، ولا سيما رقابة خط الدفاع الثاني، مطلوبة لدعم أهداف المساءلة والقيمة مقابل المال.

53- *آليات التعقيبات المجتمعية*: أكدت عدة عمليات مراجعة أن آليات التعقيبات المجتمعية الأساسية موجودة ومعترف بها بشكل متزايد كأداة للمساءلة، حتى في السياقات المقيدة للغاية. ولوحظت ممارسات قوية نسبيا في لبنان، حيث تمت الاستفادة من نظم مراكز الاتصال الوطنية، وفي السودان واليمن حيث تم الحفاظ على قنوات تعقيبات متعددة، على الرغم من القيود المفروضة على الوصول والأمن. كما أظهرت الجزائر وتوغو آليات فعالة مع وعي أساسي لدى المستفيدين. ومع ذلك، وجدت عمليات المراجعة باستمرار أن آليات التعقيبات كانت ضعيفة التنفيذ وغير مستخدمة بشكل كاف وغير مدمجة جيدا في اتخاذ القرارات الإدارية. كما أن التغطية المحدودة، والتوعية المجتمعية غير الكافية، والتراكم الكبير للشكاوى التي لم يتم حلها، وملكية الحالات غير الواضحة، وضعف الوثائق كانت شائعة، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وموزامبيق والسودان واليمن. ونادرا ما تم أيضا التحقق من البيانات التعقيبات بالتثليث مع الرصد أو تقييمات المخاطر. وبشكل عام، خلصت عمليات المراجعة إلى أن الحوكمة الأقوى، والمساءلة الأوضح وجودة البيانات المحسنة والتكامل الأفضل مع الرصد وإدارة المخاطر مطلوبة لكي تعمل آليات التعقيبات كأداة مساءلة فعالة بدلا من عملية امتثال.

54- *الرصد*: استمر تعزيز أطر الرصد في الكثير من العمليات العالية المخاطر، حيث أظهرت أوكرانيا وإثيوبيا والسودان ولبنان نُهجاً أكثر تنظيماً وقائمة على المخاطر، وزادت استخدام الرصد من قبل أطراف ثالثة خاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها ونوعت مصادر البيانات. وأحرز تقدم واضح أيضا في مكاتب قطرية أخرى مثل الجزائر وتوغو وزامبيا. ومع ذلك، تكررت المسائل لأن مكاتب متعددة - بما فيها موزامبيق وجمهورية أفريقيا الوسطى وطاجيكستان وهايتي وبشكل خاص جمهورية الكونغو الديمقراطية - لم تستوف الحد الأدنى من متطلبات الرصد. وفي الكثير من السياقات (إكوادور وموزامبيق وهايتي)، قوضت المسائل المتعلقة بفصل المهام الموضوعية، ولم يتم تحليل بيانات الرصد أو تصعيدها بشكل كافٍ (موزامبيق وجمهورية أفريقيا الوسطى وتوغو والفلبين). وأدى الاعتماد على الإبلاغ الذاتي للشركاء في السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن إلى إضعاف الرقابة. وعموما، يشير عمل الضمان إلى أن الرصد لا يزال غير متكافئ ويتطلب تخطيطاً أقوى قائماً على المخاطر، وفصلاً أوضح للأدوار، وتحسين استخدام البيانات، ومتابعة أكثر منهجية لدعم المساءلة وأداء البرامج.

### تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات وإدارة البيانات

- 55- ركزت مراجعة ضوابط النفاذ الخاصة بالحوكمة والمخاطر والامتثال في نظام SAP في البرنامج على تقييم وحدة ضوابط النفاذ الخاصة بالحوكمة والمخاطر والامتثال في نظام SAP المعمول بها في البرنامج واستعراض فصل المهام التي تديرها شعبة التكنولوجيا ووحدات أعمال أخرى. وأقرت المراجعة بالجهود الإيجابية التي بذلها فريق إدارة البرنامج لتعزيز إدارة مخاطر تخصيص الأدوار والنفاذ على نطاق البرنامج من خلال التنفيذ التقني لضوابط النفاذ الخاصة بالحوكمة والمخاطر والامتثال في نظام SAP، وتبسيط واجهات المستخدم لتحليل مخاطر النفاذ، وإدماج النظم في التطبيقات المؤسسية الفائقة الأهمية الأخرى. وأوصت المراجعة أيضا بما يلي: (1) تعزيز ورصد النفاذ المتميز وأمن الحسابات، (2) وتعزيز تخصيص النفاذ وإدارة التغيير، و(3) تعزيز ضمان أمن نظام SAP من خلال خطة اختبار رسمية، بما في ذلك تقييمات الاختراق ومواطن الضعف.
- 56- وأكدت مراجعة منصات البيانات وحوكمتها في البرنامج أن الملكية والمساءلة الواضحتين قد تم تحديدهما لمعظم منصات وتطبيقات البيانات الرئيسية، في حين أنه تم الترويج إلى حد كبير لمبادرات إدارة البيانات الأوسع نطاقا عبر الشعب. كما لوحظت ثقافة التحسين المستمر في تصميم وتنفيذ المبادرات المتعلقة بالبيانات. وحددت المراجعة الحاجة إلى تحسين حوكمة منصة DOTS، ووضع اللمسات الأخيرة على الإرشادات التشغيلية التي تحدد ما يشكل معالجة عالية المخاطر للبيانات الشخصية، وإجراء تقييمات لمخاطر الخصوصية لنظام SCOPE، ووضع خطط نشر لنظام Modern Data Estate، والحفاظ على سجلات محدثة في سجل حلول تكنولوجيا المعلومات، ما يضمن حصول النظم على التراخيص المناسبة للعمل، ويشجع اعتماد منصة البيانات الموحدة لبيانات التعقيبات المجتمعية، ويقوي ضمان جودة البيانات.
- 57- وأقرت مراجعة أمن الشبكات في البرنامج بالجهود الإيجابية التي بذلتها الإدارة لتحسين أمن الشبكات منذ المراجعة الداخلية السابقة للشبكات والاتصالات في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، كانت عدة مبادرات جارية في وقت العمل الميداني للمراجعة بهدف زيادة تعزيز أمن الشبكات. وينبغي للإدارة أن تعمل على تعزيز وضع أمن الشبكات من خلال اعتماد الضوابط القائمة على الأدوار والوظائف، وتقوية قدرات الكشف والحماية، وإنفاذ التدابير الأمنية الموحدة من خلال الإدارة الموحدة لمواطن الضعف والاستعراضات المنتظمة.
- 58- وأشارت مراجعة نظام SCOPE In-Kind إلى أن البرنامج طور ونشر أول حل مؤسسي مؤتمت له لتتبع المساعدة الغذائية العينية من مستودعات البرنامج إلى المستفيدين. وواجهت هذه الوظيفة المعززة في نظام SCOPE، التي استهلكت في عام 2023 لتعزيز ضمان تقديم المساعدة العينية من البرنامج في إثيوبيا، تحديات بسبب احتياجات من الموارد والهيكلة المعقد للبرنامج. وبحلول منتصف عام 2025، اكتمل النشر في إثيوبيا وهو جار في 17 مكتبا قطريا آخر. وحددت إحدى المراجعات ثلاث مسائل ذات أولوية عالية هي: (1) غياب الأدوار والمسؤوليات المحددة في وحدات المقر، والمكاتب القطرية والمسؤولين عن الوظائف، ولجنة توجيهية في المقر العالمي لتوجيه متطلبات العمل والإشراف على النشر الجاري؛ (2) عدم كفاية تكامل النظم مما يؤدي إلى تدفق البيانات وتناقضات في المواقع الجغرافية؛ (3) متطلبات مطابقة قياسية غير محددة وعناصر بيانات دنيا.
- 59- وأكدت المهمة الاستشارية بشأن استراتيجية وخارطة طريق الذكاء الاصطناعي في البرنامج التزام البرنامج باعتماد الذكاء الاصطناعي المسؤول وسلطت الضوء على التقدم المستمر في إدماج الذكاء الاصطناعي في العمليات الإنسانية لتعزيز كفاءة البرامج وفعاليتها. وفي وقت الاستعراض، كانت الجهود تُبذل لإنشاء أطر وسياسات وممارسات مناسبة للذكاء الاصطناعي. وأظهر التحليل المعياري أن نهج البرنامج تجاه حوكمة الذكاء الاصطناعي وإدارة المخاطر والاعتماد التكنولوجي يتواءم بصورة عامة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ولكنه يتخلف عن القطاع الخاص من حيث هيكل الحوكمة الرسمية والمواءمة الاستراتيجية. وتشمل مجالات التحسين الرئيسية الحاجة إلى إنشاء نماذج حوكمة وتشغيل للذكاء الاصطناعي تركز على التنفيذ؛ وبناء قدرات الذكاء الاصطناعي والحفاظ عليها؛ والوصول إلى المستوى الأمثل بالقيمة المتحققة من مبادرات الذكاء الاصطناعي.
- 60- وأشارت الرؤية الموحدة حول إدارة مخاطر حماية البيانات والخصوصية، بناء على عمليات مراجعة لتسعة مكاتب القطرية، إلى أن العمليات القطرية والشركاء يعالجون البيانات الشخصية بصورة أساسية لأغراض تشغيلية (مثل استهداف المستفيدين والتسجيل والمدفوعات والتعقيبات)، ولكن ممارسات حماية البيانات والخصوصية لا تزال غير متسقة وغالبا ما تفقر إلى التنفيذ

المنظم. وفي حين أن بعض المكاتب تقوم بتضمين تدابير في إجراءات التشغيل الموحدة، فإن البعض الآخر يفتقر إليها، مما يبين محدودية تحديد الأولويات والوعي بمبادئ الإطار. ولا تزال الفجوات في القدرات قائمة بسبب غياب تقييمات المهارات والتخصيص غير المتكافئ للموارد، وقد تفاقمت بسبب إزالة المسؤولين في مجال حماية البيانات الإقليمية خلال إعادة هيكلة البرنامج في عام 2025. ويُعد التواصل مع مكتب الخصوصية العالمي ضئيلاً، ويحد نهجه القائم على رد الفعل والمقيد الموارد من تخفيف المخاطر بشكل استباقي وتنفيذ إطار عمل متسق، مما يعرض البرنامج لمخاطر الحوكمة والمخاطر التشغيلية وتلك المتعلقة بالسمعة. وينبغي للإدارة العليا للبرنامج أن تنظر في تقديم الدعم/الرعاية بشكل نشط لتنفيذ خطة التنفيذ التي وضعها مكتب الخصوصية العالمي.

### نتائج الأعمال الأخرى في مجال الضمان والخدمات الاستشارية

#### النتائج المتعلقة بالعمليات

61- لاحظت مراجعة إدارة الممرات إحراز تقدم منذ عام 2019، حيث أدخل نموذج إدارة الممرات التجريبي في عام 2020 الميزنة المنظمة والحوكمة والمساءلة، تلتها التوجيهات في عام 2021 والمبادئ التوجيهية في عام 2022 لتحسين الشفافية. وفي منتصف عام 2025، استأنفت شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ، بالاستفادة من إعادة هيكلة المقر العالمي، المبادرات لتوحيد أساليب العمل وتعزيز الكفاءة في الأقاليم. وسلطت المراجعة الضوء على مسألتين عاليتين الأولوية تبرزان الحاجة إلى إطار شامل للحوكمة وإلى تحسين ميزانية الممرات وإدارة البيانات.

#### النتائج المتعلقة بالدعم الميداني

62- خلصت الرؤية الموحدة بشأن مشروع الضمان العالمي إلى أن البرنامج طور الحوكمة وإدارة المخاطر من خلال وضع خريطة طريق لإدماج الضمان العالمي في نظم المخاطر المؤسسية وتحديث توجيهات تصعيد المخاطر. وتشمل الممارسات الإيجابية أيضاً تعزيز التعاون المتعدد الوظائف، وتقوية الضوابط الداخلية في المكاتب القطرية، والجهود المستمرة لتنفيذ المعايير والحلول الرقمية مثل SugarCRM وSCOPE In-Kind والتوجيهات الجديدة بشأن رصد البرامج، وآليات التعقيبات المجتمعية، وإدارة الهوية. ومع ذلك، ينبغي للبرنامج التحول من نهج الصوامع المنعزلة إلى نموذج متكامل يعالج أوجه الترابط بين العمليات.

63- وبعد حل فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة لمشروع الضمان العالمي، ينبغي لفريق عامل تقني متعدد الوظائف أن يضمن الاتساق ويرصد تحسينات الرقابة. ويجب أن تعمم وظائف خط الدفاع الأول الضمان في العمليات اليومية، بينما تنشئ وظائف خط الدفاع الثاني الرصد القوي والتحقق من الصحة لتجنب الاعتماد المفرط على الإبلاغ الذاتي. وينبغي إعطاء الأولوية لإدماج تكنولوجيا المعلومات من خلال الدعم التقني والتعاون المتعدد الوظائف لتصميم حلول شاملة وتوحيد النظم المؤقتة. وتتطلب الاستدامة تحليل السيناريوهات، والتخطيط للحد الأدنى من الاستثمار، والاستفادة من نتائج المراجعات لإرشاد تحسينات الرقابة. وأخيراً، ينبغي توسيع نطاق الضمان ليشمل المجالات الفائقة الأهمية مثل وصول العمل الإنساني، والشؤون المالية، والأمن، وليتكيف مع السياقات القطرية المتنوعة.

#### النتائج المتعلقة بأساليب العمل

64- أشارت مراجعة إدارة مقدمي الخدمات المالية إلى أن شعبة تطوير أعمال التحويلات القائمة على النقد أظهرت خبرة قوية في إدارة مقدمي الخدمات المالية، والحفاظ على نضج أساليب العمل ودفع عجلة الابتكار في سوق المدفوعات الرقمية السريع التطور. ومع ذلك، على الرغم من وجود الأدوات وأساليب العمل، فإن فعاليتها تباينت بحسب السياق التشغيلي، وتوجد فرص لتعزيز تقييمات المخاطر، وتبسيط أساليب العمل، وتحقيق التوازن بين المركزية وقابلية التكيف لتحسين الكفاءة، وخفض التكاليف، وتعزيز الرقابة. وأشارت المراجعة إلى عدم وجود آلية حوكمة شاملة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، مما أدى إلى عدم موازنة الجهود وانعدام الكفاءة، في حين أن الأفرقة المتعددة الوظائف تفتقر إلى قنوات تصعيد رسمية للمسائل المنهجية أو العالية المخاطر، مما يحد من وضوح المخاطر المتبقية الحرجة مثل مخاطر الأطراف المقابلة والمخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، سلطت المراجعة الضوء أيضاً على المجالات التي تحتاج إلى تحسين في السياسات، وإدارة المخاطر، والرقابة، بما في ذلك المتابعة غير المتسقة لإجراءات التخفيف.

65- وأكدت مراجعة إدارة الصناديق الاستثنائية أن المبادرات الرقمية الأخيرة أدخلت لوحات معلومات لتعزيز الرؤية وتتبع الوضع المالي للصناديق الاستثنائية، بينما تهدف جهود مؤسسية جارية إلى ربط التمويل بالحصائل التنظيمية بحلول عام 2026. ومع ذلك، تطور الكثير من الصناديق الاستثنائية المنشأة منذ فترة طويلة لتتجاوز شروطها الأصلية، مع تعقيدات ترفع بشكل أساسي سقف الميزانية. وغالبا ما تحدث العملية التقنية للاستعراض والاعتماد في وقت متأخر أو لاحق للوقائع، مما يضيق بيروقراطية ذات قيمة محدودة. وتشمل المسائل الأخرى التغييرات المتكررة في المديرين من دون التواصل المناسب، والتفويضات غير الواضحة للسلطة، وعدم اتساق إدارة المخاطر التي تركز على المخاطر المالية ومحدودية تقييم المخاطر التشغيلية. ويفتقر الرصد البرامجي والمالي إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المنهجية، ويعتمد في الغالب على التتبع المالي. وتشمل مجالات التحسين الرئيسية تبسيط عمليات الموافقة والاستعراض، وتعزيز الحوكمة، وتوضيح الأدوار، وتحسين تقييمات المخاطر، وتعزيز رصد الأداء والإبلاغ عنه.

66- وأوصى الرأي الاستشاري عن إبلاغ الجهات المانحة بإدخال تحسينات على عمليات إبلاغ الجهات المانحة في البرنامج لتحسين الاتساق والكفاءة والامتثال، وبالتالي تعزيز ثقة الجهات المانحة. وفي السنوات الأخيرة، فرضت الجهات المانحة طلبات متزايدة التعقيد على المساهمات، مما زاد من صعوبة الامتثال لسياسات البرنامج المؤسسية حيث أصبحت توقعات الإبلاغ المخصصة معيارا في الاتفاقيات. وتشمل التحديات الحالية عدم قدرة التقرير القطري السنوي على تلبية الاحتياجات المتنوعة للجهات المانحة، وإجهاد الموارد من الطلبات المخصصة، والسياسات والممارسات اللامركزية والمجزأة، والاستخدام غير المتسق للأدوات مثل Salesforce، والثغرات في السياسات والتوجيه. وتشير المقارنة المعيارية إلى اعتماد بوابات إبلاغ متكاملة في الوقت الفعلي وقوالب معيارية عبر نظام SPRING (تطبيق البرنامج على شبكة الإنترنت للتأليف)، إلى جانب تحديد أوضح للأدوار، وتحسين التعاون واستعراضات محددة الأهداف للقرارات. وتشمل التوصيات الإضافية تنقيح إطار تقاسم المخاطر، ومواءمة الإبلاغ عن تدفقات التمويل الناشئة، وتعزيز مشاركة الجهات المانحة في أدوات التمويل لضمان الشفافية والاستجابة.

#### النتائج المتعلقة بالموارد البشرية

67- أجريت مراجعة استعراض أساليب العمل في عملية التوظيف في سياق تغييرات تنظيمية رئيسية، بما في ذلك إعادة التصميم الهيكلي التي بدأت في عام 2023 وتخفيض التمويل بنسبة 40 في المائة. وفي عام 2025، على الرغم من الضغوط الناجمة عن انخفاض الأموال الذي أدى إلى التوقف المؤقت عن التوظيف وتخفيضات الموظفين التي امتدت إلى شعبة الموارد البشرية، حافظ فرع استقدام المواهب ونشرها على عمليات التوظيف الفاتحة الأهمية وقدم مبادرات لتحسين مشاركة المرشحين وتقييمهم. وفي الوقت نفسه، حدد الاستعراض أن عملية التوظيف في البرنامج بطيئة ومجزأة وغير متباعدة بشكل كاف. وحدت العمليات اليدوية من تكامل النظم، وساهمت الحوكمة دون المستوى الأمثل في إطالة مدة عمليات التوظيف التي تجاوزت المعايير المرجعية الداخلية والخارجية. وهناك فرصة لاستبدال أدوات التتبع اليدوية واستكمال قدرات Workday وتسهيل الوصول إلى بيانات التوظيف التي ينشئها النظام من خلال لوحات المعلومات والتكامل المباشر للنظم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبرنامج أن يضفي الطابع الرسمي على إطار التوظيف الخاص به، وينفذ لوحات معلومات الأداء من حيث التكلفة ويعزز آليات تتبع التنوع.

68- وخلص الرأي الاستشاري عن معيار استقدام المواهب إلى أن عملية التوظيف يُنظر إليها عموما على أنها عادلة ومهنية، حيث يبلغ المرشحون - وخاصة موظفو فئة الخدمات العامة - عن تجربة عامة إيجابية، وتقييمات تقنية واضحة ومقابلات أجريت على نحو جيد. ويُنظر إلى استخدام أداة تقييم تقني موحدة بشكل إيجابي لسهولة استخدامها وإنصافها، وقد ساهمت مجموعات المواهب في تقليل الوقت اللازم لملء الوظائف وخفض التكاليف مقارنة بالتوظيف الخارجي. ومع ذلك، تضمنت المسائل المحددة غياب مبادئ توجيهية موحدة لتقييم المرشحين وإدارة مجموعات المواهب، مما أدى إلى عدم الاتساق في الممارسات، والاستخدام المحدود للمقاييس باستثناء الوقت اللازم للتعيين والتكلفة لكل عملية توظيف. ويُعد التواصل مع المرشحين غير متكافئ، خاصة بالنسبة إلى الدوليين من الفئة الفنية، مع شفافية محدودة خلال عمليات التوظيف المطولة وعدم الاستخدام المنهجي لاستطلاعات رضا المرشحين. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الاستخدام غير الكافي لإمكانات Workday والاعتماد المستمر على التتبع اليدوي إلى تقليل كفاءة العمليات. ومن شأن معالجة هذه الثغرات تعزيز الاتساق والشفافية واتخاذ القرارات القائم على البيانات عبر دورة حياة عملية التوظيف.

## أنشطة أخرى

69- في عام 2025، واصل مكتب المراجعة الداخلية تعزيز قدراته التحليلية من خلال الاستثمار في بنيتها التحتية لتحليل البيانات وأتمتة العمليات التحليلية الرئيسية. وطور المكتب لوحة معلومات رئيسية لمؤشرات المخاطر تجمع المعلومات من أكثر من 60 مصدرا للبيانات، مما يتيح رصد المخاطر التنظيمية الرئيسية في الوقت شبه الفعلي. وبالتوازي مع ذلك، قام فريق تحليلات البيانات ببناء الكثير من لوحات المعلومات التفصيلية التي تسهل رصد أداء المكاتب. كما بدأت عدة وظائف أعمال في استخدام لوحات المعلومات التي تم تطويرها حديثاً، وبالتالي تقوية خط الدفاع الثاني للضوابط وتعزيز الرصد الشامل للمخاطر على نطاق المؤسسة. ودعم محلو البيانات المخصصون بانتظام مهام المراجعة، مما أدى بالفعل إلى آثار إيجابية مرئية. وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال الطبيعة المجزأة لنظم تكنولوجيا المعلومات تشكل عقبة كبيرة أمام الاستفادة الكاملة من الأتمتة والإجراءات التحليلية المتقدمة.

70- وتم إدخال الكثير من التحسينات في مجالات تخطيط مراجعة الحسابات، ووثائق أوراق العمل، وتتبع رضا العملاء، ورصد المشاريع. ومن خلال المبادرات الداخلية، أنشأ المكتب مركزاً للمعرفة، وهو مستودع مركزي يحتوي على معلومات أساسية للعمليات اليومية. كما استثمر المكتب في الذكاء الاصطناعي لزيادة الكفاءة التشغيلية بشكل أكبر.

71- وعمل المكتب أيضاً على وضع دليل جديد للمراجعة، وتحديث النماذج الحالية، ووضع عدة إجراءات داخلية ووثائق توجيهية، بالإضافة إلى تقديم خطة داخلية لضمان الجودة وتحسينها. وأجرى المكتب تقييماً داخلياً للجودة حدد الثغرات في ما يتعلق بمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين وسلط الضوء على الفرص المتاحة لتحسين الفعالية والكفاءة على حد سواء.

72- وطور المكتب موقعا شبكيا عاما يوحد التقارير المتاحة للجمهور عن مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة عن منظمات ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة<sup>1</sup> ويقوم الموقع الشبكي حالياً بصورة تلقائية بمسح الصفحات الشبكية الخاصة بعشرة من أعضاء ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة.

73- وأخيراً، قدم المكتب الدعم إلى فريق منظمة الأمم المتحدة للطفولة للاضطلاع بمشورته بشأن عملياته في السودان من خلال تبادل المعرفة لناحية خبرتنا في الميدان وتعاون مع مكتب التقييم في تقييمهم لسياسة إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج.

## حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها

74- سُجلت زيادة بنسبة 11 في المائة في عدد الإجراءات المفتوحة المتفق عليها، من 434 إجراء اعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى 483 إجراء اعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 (انظر الجدول 5). وتبين هذه الزيادة رسيداً أولياً أعلى للإجراءات المفتوحة في بداية عام 2025، إلى جانب حجم كبير من الإجراءات الصادرة حديثاً. وفي الوقت عينه، ارتفع عدد الإجراءات المغلقة من 221 إجراء في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى 340 إجراء بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، مدفوعاً بجهود إدارية كبيرة لتنفيذ التدابير التصحيحية المقترحة.

75- وارتفع عدد الإجراءات المتأخرة بنسبة 40 في المائة، من 129 إجراء في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى 181 إجراء بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 (انظر الشكل 5).

76- ويؤكد ذلك الحاجة إلى اهتمام الإدارة المتواصل لضمان التنفيذ السريع وفي الوقت المناسب للإجراءات المتفق عليها.

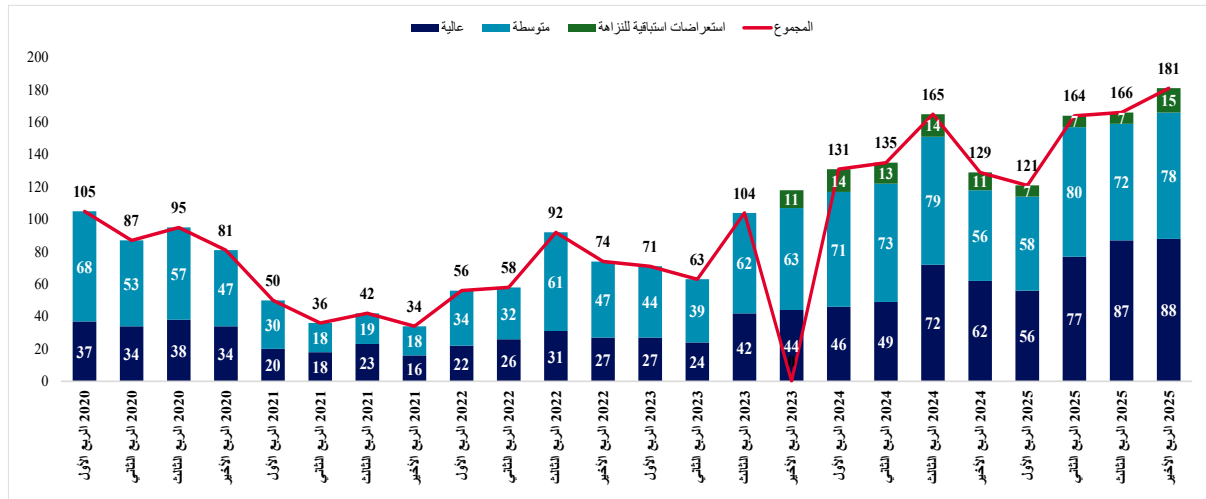
<sup>1</sup> ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة هم شبكة من كبار المراجعين التنفيذيين في منظمات منظومة الأمم المتحدة.

الجدول 5: حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في عامي 2024 و2025\*

المجموع 2025	المجموع 2024	استعراضات استباقية للنزاهة 2025	استعراضات استباقية للنزاهة 2024	مخاطر متوسطة 2025	مخاطر متوسطة 2024	مخاطر عالية 2024	مخاطر عالية 2024	
434	336	46	17	204	176	184	143	مفتوحة في بداية العام
389	312	0	34	229	150	160	128	صادرة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول
340	210	25	5	184	118	131	87	مغلقة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول
483	438	21	46	249	208	213	184	مغلقة في نهاية العام
181	129	15	11	78	56	88	62	متأخرة (تتجاوز تاريخ التنفيذ الأصلي المتفق عليه)

\* جميع الأرقام الواردة في هذا الجدول تعادل السنوات التقييمية.

الشكل 5: الإجراءات المتأخرة لكل ربع من العام في الفترة 2025-2020



77- وارتفع عدد الإجراءات المفتوحة لأكثر من 18 شهرا إلى 16 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2025، مقارنة بما نسبته 14 في المائة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 (انظر الشكل 6).

الشكل 6: الإجراءات المتقدمة على أساس تاريخ التنفيذ الأصلي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025



## لمحة عامة عن أنشطة مكتب التفتيش والتحقيق

## خدمات التحقيق

- 78- يدعم مكتب التفتيش والتحقيق البرنامج في الحفاظ على بيئة عمل أخلاقية وأمنة وخالية من الإساءة، مع عدم التسامح مطلقاً إزاء التفاعس عن اتخاذ أي إجراء. ولدعم هذا المعيار، يقوم مكتب التفتيش والتحقيق باستعراض وتقييم كل تقرير عن سوء السلوك أو المخالفات التي يتلقاها، وإما يحيل الحالات إلى الوظيفة المناسبة أو يجري التحقيق فيها بنفسه.
- 79- وقد تشمل الادعاءات التي يحقق فيها مكتب التفتيش والتحقيق موظفي البرنامج المتهمين بالتدليس والفساد، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، والمضايقات، وإساءة استعمال السلطة والتمييز، والانتقام أو الانتهاكات الأخرى لسياسات البرنامج وإجراءاته وإصداراته الإدارية (أخرى). وقد تتعلق الادعاءات أيضاً بأطراف خارجية يعملون مع البرنامج، مثل البائعين والشركاء المتعاونين الذين قد ينتهك موظفونهم سياسات البرنامج بشأن مكافحة التدليس والفساد ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

## القضايا في عام 2025

- 80- أدار مكتب التفتيش والتحقيق بشكل عام عدداً من القضايا بلغ 2 915 قضية في عام 2025، ويُمثل ذلك زيادة نسبتها 3 في المائة مقارنة بعام 2024 (انظر الجدول 6).

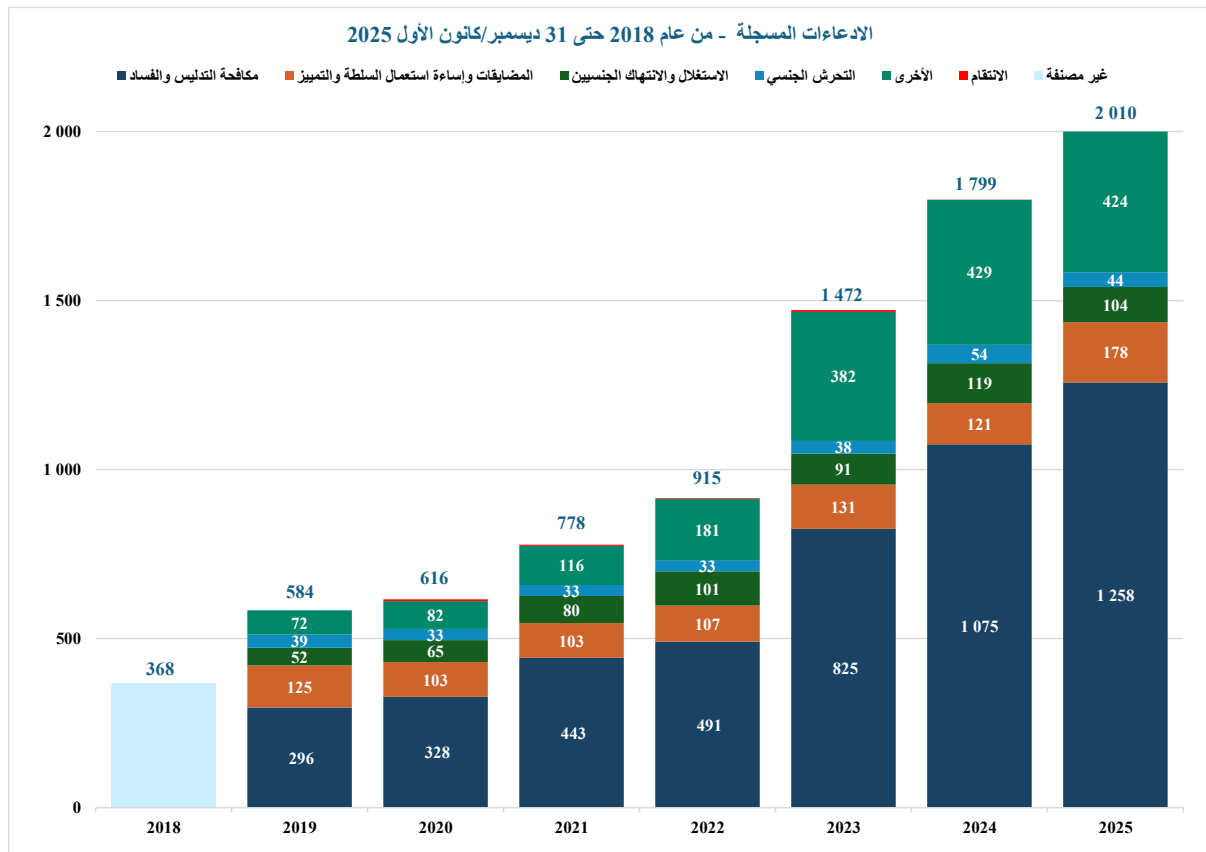
الجدول 6: قضايا مكتب التفتيش والتحقيق - 2025-2018								
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
891	1 029	892	871	545	368	129	34	القضايا المرحلة من العام السابق
14	5							القضايا التي أعيد فتحها
2 010	1 799	1 472	915	778	616	584	368	الادعاءات الواردة في العام الحالي
<b>2 915</b>	<b>2 833</b>	<b>2 364</b>	<b>1 786</b>	<b>1 323</b>	<b>984</b>	<b>713</b>	<b>402</b>	عدد القضايا
القضايا المغلقة أو المحالة								
(1 642)	(1 534)	(1 030)	(699)	(340)	(347)	(265)	(220)	- بعد التقييم عند التلقي
(392)	(429)	(280)	(100)	(77)	(100)	(61)	(68)	منها - محالة إلى خارج مكتب التفتيش والتحقيق - مغلقة من دون إحالة
(1 250)	(1 105)	(750)	(599)	(263)	(247)	(204)	(152)	
(398)	(408)	(305)	(195)	(112)	(92)	(80)	(53)	- بعد التحقيق أو التفتيش
<b>(2 040)</b>	<b>(1 942)</b>	<b>(1 335)</b>	<b>(894)</b>	<b>(452)</b>	<b>(439)</b>	<b>(345)</b>	<b>(273)</b>	مجموع القضايا المغلقة أو المحالة
<b>875</b>	<b>891</b>	<b>1029</b>	<b>892</b>	<b>871</b>	<b>545</b>	<b>368</b>	<b>129</b>	القضايا المرحلة للعام التالي

## الادعاءات الجديدة

- 81- تلقى مكتب التفتيش والتحقيق 2 010 ادعاءات جديدة في عام 2025 (انظر الشكل 7)، بزيادة قدرها 12 في المائة عن عام 2024. وعلى غرار السنوات الماضية، مثلت قضايا مكافحة التدليس والفساد غالبية الادعاءات الواردة (63 في المائة)، تليها فئة "الأخرى"<sup>2</sup> (21 في المائة)، والمضايقات، وإساءة استعمال السلطة والتمييز (تسعة في المائة)، والاستغلال والانتهاك الجنسيين (خمسة في المائة)، والتحرش الجنسي (اثنتان في المائة). وتتعلق معظم الادعاءات بموظفي الشركاء الخارجيين، يليهم موظفو البرنامج. وظل التوزيع الجغرافي للادعاءات متسقاً مع عام 2024، مما يبين ملامح الأزمات في كل إقليم.

<sup>2</sup> "الأخرى" هي فئة شاملة تشمل ادعاءات مثل عدم الامتثال للالتزامات، أو عدم الإعلان عن الأنشطة الخارجية أو الكشف عن تضارب المصالح وإساءة استخدام أصول البرنامج.

## الشكل 7: تصنيف الادعاءات الجديدة - 2018-2025\*



## التقييم عند التلقّي

82- تتناول وظيفة تلقي الشكاوى التي أنشئت في عام 2019، جميع الادعاءات الواردة وتقوم باستعراضها. وتُقيّم الادعاءات، في جملة أمور أخرى، من حيث الولاية وإمكانية التحقق من الصحة وما إذا كان التحقيق هو أنسب مسار عمل أو ما إذا كان يمكن معالجة المسائل بشكل أفضل من جانب مكتب أو وظيفة أخرى، مثل شعبة الموارد البشرية أو إدارة البرنامج. ونتيجة لذلك، لا تُحال إلى أفرقة التحقيق إلا الادعاءات التي تستدعي تحقيقاً، مما يضمن استخدام هذه الموارد بأكبر قدر من الفعالية.

83- وفي عام 2025، تم إغلاق أو إحالة 1 642 ادعاء بعد مرحلة التقييم عند التلقّي. وأحيلت 392 قضية (24 في المائة) إلى مكاتب أو وظائف أخرى لاستعراضها واتخاذ إجراءات بشأنها بحسب الاقتضاء.

أ- تلقت إدارة البرنامج 277 إحالة (71 في المائة).

ب- تلقي فرع علاقات الموظفين التابع لشعبة الموارد البشرية 91 إحالة (23 في المائة).

ج- وأحيلت إحدى عشرة قضية (3 في المائة) إلى وظائف الرقابة لدى الشركاء الخارجيين. وهذه الإحالات منفصلة عن القضايا التي يحقق فيها الشركاء الخارجيون الخاضعون لإشراف مكتب التفتيش والتحقيق، والتي يتم الإبلاغ عنها كجزء من نشاط التحقيق الذي يضطلع به مكتب التفتيش والتحقيق. وتتعلم إحالات الشركاء في مرحلة التلقّي بالادعاءات التي تقع خارج نطاق ولاية التحقيق التي يضطلع بها مكتب التفتيش والتحقيق.

د- تلقي مكتب الشؤون القانونية خمس إحالات (واحد في المائة).

هـ- تلقي مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة خمس إحالات (واحد في المائة).

و- وتلقت وظائف الرقابة لدى كيانات الأمم المتحدة الأخرى ثلاث إحالات (واحد في المائة)، وتتعلق جميعها بقضايا تشمل موظفيها أو شركاءها.

84- تم إغلاق 1 250 ادعاء (76 في المائة) عند التلقي من دون إحالة لأنها، على سبيل المثال، تفتقر إلى تفاصيل قابلة للتنفيذ، أو لم تتعلق بالبرنامج أو شركائه الخارجيين أو كيانات الأمم المتحدة الأخرى، أو تعلقت بادعاءات تم سحبها أو تعلقت بمسائل برامجية يديرها بالفعل المكتب المعني في البرنامج.

85- وفي المتوسط، استغرق الأمر من مكتب التفتيش والتحقيق 3.4 شهرا لإحالة أو إغلاق قضية عند التلقي.

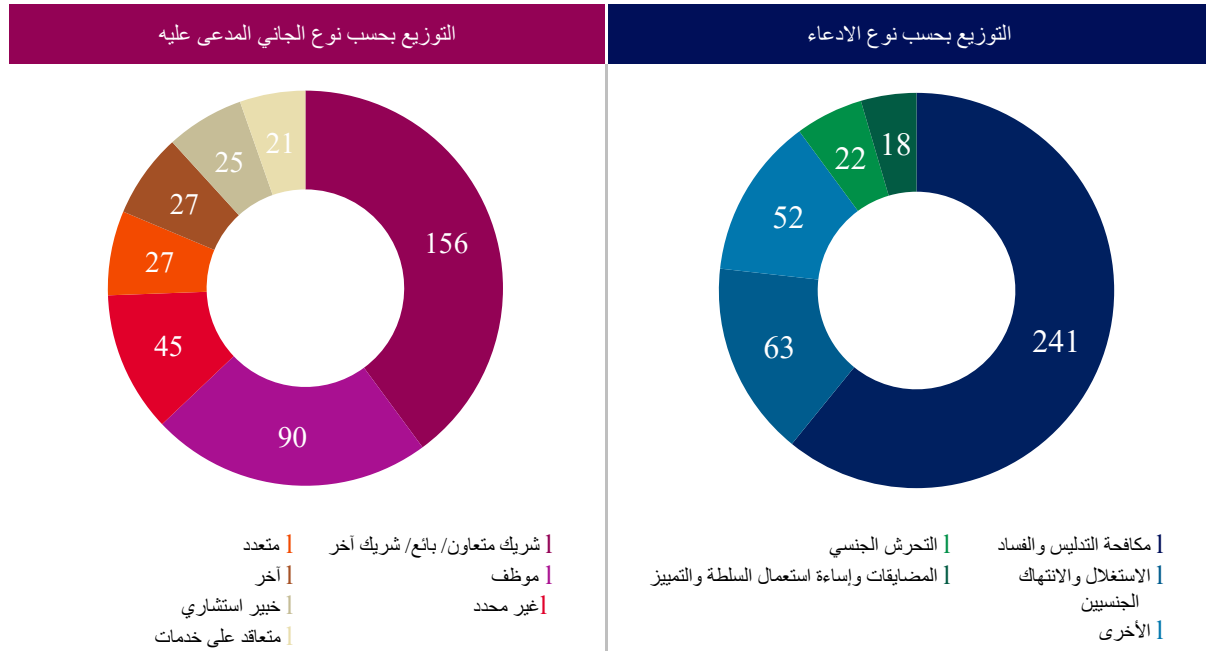
86- وفي نهاية عام 2025، بقي 542 ادعاء قيد التقييم عند التلقي (97 في المائة من الادعاءات جاءت من عام 2025 وما تبقى من عام 2024). بالإضافة إلى ذلك، كانت 73 حالة بانتظار معلومات إضافية من وظائف الرقابة لدى الشركاء الخارجيين (تعود جميعها تقريبا إلى عام 2025).

#### نشاط التحقيقات

87- أنجز مكتب التفتيش والتحقيق 396 تحقيقا في عام 2025 (انظر الشكل 8) منها 174 تحقيقا (44 في المائة) ثبت فيها صحة الادعاءات. ومن بين التحقيقات الـ 396 المنجزة، أدار مكتب التفتيش والتحقيق 200 (51 في المائة) وأدارت وظائف الرقابة لدى الشركاء الخارجيين 196 (49 في المائة)، مع قيام مكتب التفتيش والتحقيق برصد تقدم القضايا وتقييم الحاصلات.

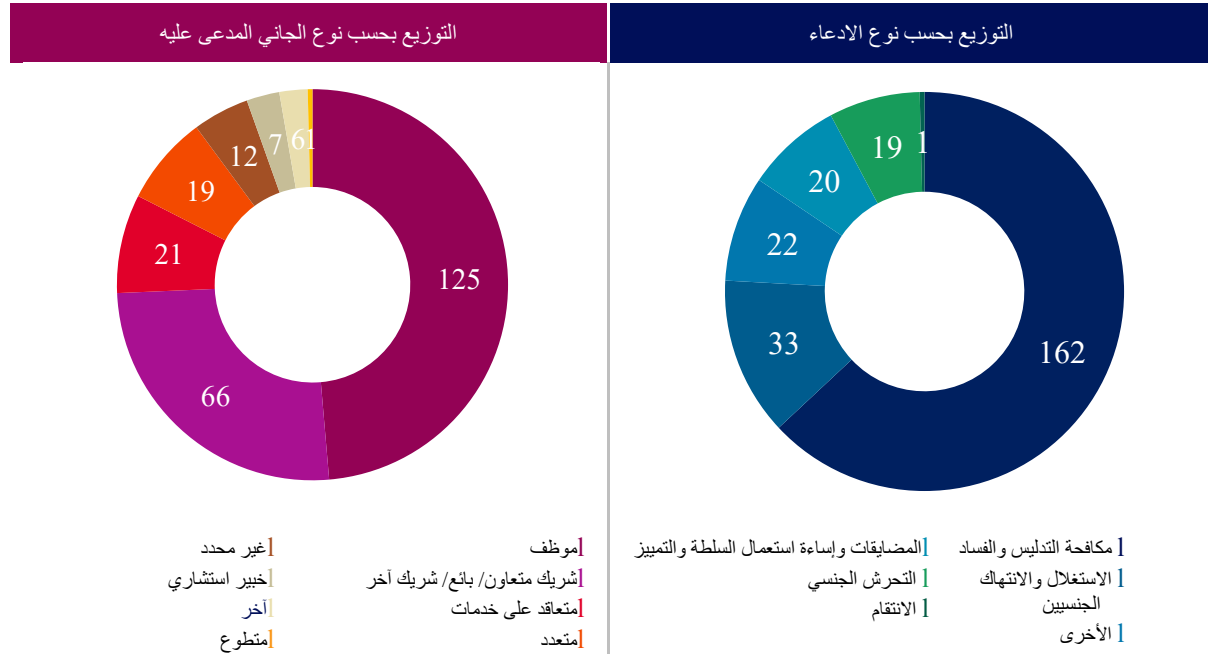
88- وفي المتوسط، استغرق مكتب التفتيش والتحقيق (وشركاؤه) 15.8 شهرا لاختتام تحقيق واحد. وترد في الملحق الثاني البلاغات المتعلقة بالادعاءات التي ثبتت صحتها (مفصلة بحسب الإقليم والقضية).

#### الشكل 8: التحقيقات التي اختتمت في عام 2025



89- وفي نهاية عام 2025، كان التحقيق لا يزال جاريا في 257 قضية (انظر الشكل 9) تعلق 31 في المائة منها بادعاءات وردت في عام 2025، و29 في المائة منها في عام 2024، و30 في المائة منها في عام 2023 و10 في المائة منها في السنوات السابقة.

## الشكل 9: التحقيقات الجارية في نهاية عام 2025



## التديليس والفساد

90- من أصل التحقيقات البالغ عددها 396 والتي اختتمت في عام 2025، كان 241 تحقيقاً (61 في المائة) يتعلق بانتهاكات سياسة مكافحة التديليس والفساد. ومن أصل التحقيقات في مكافحة التديليس والفساد التي اختتمت والبالغ عددها 241، ثبتت صحة الادعاءات في 118 حالة (49 في المائة)، بما في ذلك 23 حالة متعلقة بموظفي البرنامج. وفي نهاية عام 2025، كان التحقيق لا يزال جارياً في 162 حالة تتعلق بمكافحة التديليس والفساد.

## الاستغلال والانتهاك الجنسيين

91- على جميع موظفي البرنامج إبلاغ مكتب التفتيش والتحقيق بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأنجز مكتب التفتيش والتحقيق 63 تحقيقاً (16 في المائة) متعلقاً بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2025، تم إثبات 22 منها (16 قضية منها تتعلق بموظفين عند شركاء متعاونين وست قضايا تتعلق بموظفين في البرنامج). وفي نهاية عام 2025، كان التحقيق لا يزال جارياً في 33 حالة استغلال وانتهاك جنسيين تشمل موظفين من البرنامج والشركاء الخارجيين على حد سواء.

92- يتعين على كيانات الأمم المتحدة تقديم تقارير تغفل فيها الأسماء بشأن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الأمين العام.<sup>3</sup> عندما تتوفر معلومات كافية لتحديد فعل محتمل من أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين يشمل ضحية يمكن تحديد هويتها أو جانياً يمكن تحديد هويته؛ ويتم الإبلاغ عن تلك المعلومات علناً. ولدى مكتب التفتيش والتحقيق متطلبات الإبلاغ في عام 2025.

## التحرش الجنسي

93- من أصل التحقيقات البالغ عددها 396 والتي أنجزت في عام 2025، كان 22 تحقيقاً (6 في المائة) متعلقاً بالتحرش الجنسي، وثبتت صحة الادعاءات في 10 منها. وفي نهاية عام 2025، كان التحقيق لا يزال جارياً في 19 حالة تحرش جنسي.

<sup>3</sup> الأمم المتحدة. بيانات عن الادعاءات: على نطاق منظومة الأمم المتحدة – قواعد إبلاغ الادعاءات.

### المضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز

94- أنجز مكتب التفتيش والتحقيق 18 تحقيقاً في ادعاءات تتعلق بالمضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز في عام 2025 (5 في المائة) منها 9 تحقيقات ثبتت فيها صحة الادعاءات. وفي نهاية عام 2025، كان التحقيق لا يزال جارياً في 20 حالة تتعلق بالمضايقات وإساءة استعمال السلطة وتمييز.

### التحقيقات في كبار موظفي البرنامج

95- في عام 2025، أنجز مكتب التفتيش والتحقيق 16 تحقيقاً في موظفين كبار في البرنامج (الرتبة ف-5 وما فوق)، وثبتت صحة الادعاءات في 25 في المائة منها. ومن أصل التحقيقات الـ 16 المنجزة، تعلقت ستة منها بفئة "الأخرى" (عدم الامتثال للالتزامات)، وأربعة بالمضايقات، وإساءة استعمال السلطة والتمييز، وأربعة بالتدليس والفساد واثنان بالتحرش الجنسي. وفي نهاية عام 2025، كان هناك 18 تحقيقاً لا يزال جارياً في موظفين من "الرتبة ف-5 وما فوق"، منها 8 حالات تتعلق بالمضايقات، وإساءة استعمال السلطة والتمييز، و5 تتعلق بفئة "الأخرى" (عدم الامتثال للالتزامات)، وحالتان تتعلقان بالتدليس والفساد، وحالتان تتعلقان بالتحرش الجنسي وحالة واحدة تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

### عمليات التفتيش

96- عمليات التفتيش هي تحريات تُجرى في مجال من مجالات المخاطر المتصورة خارج سياق خطة عمل الضمان السنوية أو في حال عدم وجود أي ادعاء محدد. وفي عام 2025، أجرى مكتب التفتيش والتحقيق عمليتي تفتيش. وحددت كلتاها مخاطر تشغيلية كبيرة، مما أدى إلى إحاطات لإدارة البرنامج. وكانت 3 عمليات تفتيش لا تزال جارياً في نهاية عام 2025.

### التعاون مع وظائف الرقابة لدى الشركاء الخارجيين

97- مكتب التفتيش والتحقيق ملتزم بالعمل مع وظائف الرقابة لدى الشركاء الخارجيين عند الاقتضاء. وعندما تتعلق الادعاءات التي تقع ضمن ولاية التحقيق التي يضطلع بها مكتب التفتيش والتحقيق بموظفي شريك خارجي يتمتع بقدرة التحقيق، يحيل مكتب التفتيش والتحقيق هذه القضايا إلى وظيفة الرقابة لدى الشريك الخارجي ويرصد بعد ذلك تقدم التحقيق وقيم الحصائل. ومن بين 196 تحقيقاً منجزاً من جانب شركاء خارجيين تحت إشراف مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2025، تم إثبات صحة الادعاءات في 101 منها وأسفرت عن اتخاذ الشريك إجراءات كافية.

### زيادة عدد القضايا، والموارد والكفاءة

98- ازداد عدد القضايا في مكتب التفتيش والتحقيق بصورة كبيرة خلال السنوات السبع الماضية. وتلقى المكتب 368 ادعاء في عام 2018 مقابل 2 010 ادعاءات في عام 2025 (+446 في المائة). وأحال المكتب أو أنجز 220 قضية بعد مرحلة التقييم عند التلقّي في عام 2018، مقابل 1 642 قضية في عام 2025 (+646 في المائة). واختتم المكتب 53 تحقيقاً في عام 2018 مقابل 398 تحقيقاً في عام 2025 (+652 في المائة). وبالمقارنة، ارتفع إجمالي عدد الموظفين في مكتب التفتيش والتحقيق، أي عدد الموظفين المخصصين للدعم المهني والتحقيقي، بنسبة 236 في المائة فقط (من 14 إلى 47 منصبا) خلال الفترة نفسها.

### الأنشطة الأخرى الاستشارية والمشاركة بين الوكالات

- 99- قدم مكتب المفتش العام في عام 2025 تعقيبات على الكثير من مشاريع السياسات والتعميمات الداخلية، وحضر كذلك عددا من لجان الإدارة أو المجالس بصفة مراقب حيث قام بتقديم المشورة.
- 100- كما ساهم مكتب المفتش العام في مفاوضات الإدارة بشأن اتفاقيات التمويل مع 20 شريك موارد متميزا من خلال استعراض وتقديم مدخلات بشأن بنود مراجعة الحسابات والبنود المتعلقة بالتحقيق، والتي تتطلب تخصيصا كبيرا للموارد.
- 101- كما قام مكتب المفتش العام بتوحيد وتعزيز نهجه في الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالتحقيق إلى شركاء الموارد، وأصدر مذكرة توجيهية وعمم التوجيهات الجديدة من خلال اجتماعات مخصصة. وأدار مكتب المفتش العام التبادلات مع شركاء الموارد بشأن أكثر من 120 تحقيقا في عام 2025.
- 102- وبالإضافة إلى ما سبق، قدم مكتب المفتش العام توعية مستهدفة بشأن عمله التحقيقي إلى موظفي البرنامج والشركاء الخارجيين وشركاء الموارد والإدارة العليا، وقدم عروض تقديمية حضورية لأكثر من 50 مكتبا إقليميا وقطريا ومكاتب المناطق والمكاتب الفرعية.
- 103- وواصل مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق المشاركة في أنشطة مشتركة شملت تبادل المعرفة حول مواضيع محددة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية الأخرى ضمن الشبكات النظيرة لكل منهما.

## المستقبل

- 104- يود مكتب المفتش العام التقدم بالشكر للمجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمديرة التنفيذية والإدارة العليا وجميع الزملاء في البرنامج على دعمهم المستمر الذي مكنه من الاضطلاع بولايته بفعالية في عام 2025.
- 105- واستشرافا للمستقبل، لا تزال مواءمة توقعات مكتب المفتش العام مع البيئة التشغيلية السريعة التغير في المنظمة والصعوبات الحادة المتعلقة بالميزانية تُشكل تحديا كبيرا. وسيواصل مكتب المفتش العام التزامه بتقديم خدمات عالية الجودة في حدود ما يُتاح له من موارد بكفاءة وفعالية، بما يشمل جني ثمار أوجه التأزر، حيثما كان ذلك مناسبا، بين مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق، لتعزيز المساءلة والشفافية بشكل أكبر في البرنامج.
- 106- وفي ما يتعلق بمكتب المراجعة الداخلية، سيستمر التركيز على الكفاءة والفعالية، مع النهوض باستخدام التكنولوجيا وتحليل البيانات، وتحديث منهجياته، والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من أوجه التأزر مع وظائف الرقابة المستقلة الأخرى، لتوفير أكبر قدر ممكن من الضمان لأصحاب المصلحة.
- 107- وفي ما يتعلق بمكتب التفتيش والتحقيق، ستعطي الأولوية للإدارة الفعالة لعدد القضايا المتزايدة من خلال تحديد الفرص المتاحة لزيادة تبسيط أساليب العمل والاستفادة من التكنولوجيا. ويتعين أن تلبى هذه الجهود التوقعات المتزايدة لحل القضايا المتزايدة التعقيد في الوقت المناسب، مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وتلبية الطلبات المتزايدة المتعلقة بالإبلاغ والشفافية من مختلف أصحاب المصلحة.

## الملحق الأول

تقارير المراجعة والتقارير الاستشارية التي تم النظر فيها عند إعداد الرأي السنوي  
(يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول 2025)

ألف: تقارير الضمان والتصنيفات*						
مهمة المراجعة	المخاطر (بحسب تقييم المخاطر)	الرقم المرجعي للتقرير	عدد الإجراءات المتفق عليها	الإجراءات ذات الأولوية العالية	استنتاج التقرير (التصنيف)	
1	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في أوكرانيا (المكتب القطري)	AR/25/01	7	2	بحاجة إلى بعض التحسين	I
2	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج المختارة في موزامبيق (المكتب القطري)	AR/25/02	24	10	بحاجة إلى تحسين كبير	I
3	المراجعة الداخلية لإدارة مقدمي الخدمات المالية في البرنامج (عملية مواضيعية وشاملة)	AR/25/03	10	1	بحاجة إلى بعض التحسين	I
4	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في تنزانيا (المكتب القطري)	AR/25/04	17	2	بحاجة إلى بعض التحسين	I
5	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في الفلبين (المكتب القطري)	AR/25/05	10	5	بحاجة إلى بعض التحسين	I
6	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في اليمن (المكتب القطري)	AR/25/06	12	0	بحاجة إلى بعض التحسين	I
7	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في توغو (المكتب القطري)	AR/25/07	6	2	بحاجة إلى بعض التحسين	I
8	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في كوبا (المكتب القطري)	AR/25/08	10	1	بحاجة إلى بعض التحسين	I
9	المراجعة الداخلية لحالة الطوارئ للبرنامج في السودان (المكتب القطري)	AR/25/09	31	19	بحاجة إلى تحسين كبير	I
10	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في طاجيكستان (المكتب القطري)	AR/25/10	18	5	بحاجة إلى بعض التحسين	I
11	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في ناميبيا (المكتب القطري)	AR/25/11	12	8	بحاجة إلى تحسين كبير	I
12	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في إثيوبيا (المكتب القطري)	AR/25/12	20	7	بحاجة إلى بعض التحسين	I
13	المراجعة الداخلية لمنصات وحوكمة البيانات في البرنامج (تكنولوجيا المعلومات)	AR/25/13	13	4	بحاجة إلى بعض التحسين	I
14	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في لبنان (المكتب القطري)	AR/25/14	9	2	بحاجة إلى بعض التحسين	I

ألف: تقارير الضمان والتصنيفات*						
مهمة المراجعة	المخاطر (بحسب تقييم المخاطر)	الرقم المرجعي للتقرير	عدد الإجراءات المتفق عليها	الإجراءات ذات الأولوية العالية	استنتاج التقرير (التصنيف)	
15	المرجعة الداخلية لضوابط النفاذ الخاصة بالحوكمة والمخاطر والامتثال في نظام SAP في البرنامج (تكنولوجيا المعلومات)	AR/25/15	7	5	بحاجة إلى بعض التحسين	I
16	المرجعة الداخلية لعمليات البرنامج في إكوادور (المكتب القطري)	AR/25/16	17	7	بحاجة إلى بعض التحسين	I
17	المرجعة الداخلية لعمليات البرنامج في هايتي (المكتب القطري)	AR/25/17	29	15	بحاجة إلى تحسين كبير	I
18	المرجعة الداخلية لعمليات البرنامج في زامبيا (المكتب القطري)	AR/25/18	10	4	بحاجة إلى بعض التحسين	I
19	المرجعة الداخلية لعمليات البرنامج في الجمهورية العربية السورية (المكتب القطري)	AR/25/19	9	1	بحاجة إلى بعض التحسين	I
20	المرجعة الداخلية لعملية التوظيف في البرنامج - استعراض سيرورات الأعمال (عملية مواضيعية وشاملة)	AR/25/20	11	6	بحاجة إلى بعض التحسين	I
21	المرجعة الداخلية لعمليات البرنامج في الجزائر (المكتب القطري)	AR/25/21	6	2	بحاجة إلى بعض التحسين	I
22	تقرير المراجعة الداخلية لإدارة الممرات في البرنامج (عملية مواضيعية وشاملة)	AR/25/22	6	4	بحاجة إلى بعض التحسين	I
23	المرجعة الداخلية لإدارة الصناديق الاستثنائية في البرنامج (عملية مواضيعية وشاملة)	AR/25/23	4	2	بحاجة إلى بعض التحسين	I
24	المرجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جمهورية أفريقيا الوسطى (المكتب القطري)	AR/25/24	19	1	بحاجة إلى بعض التحسين	I
25	المرجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جمهورية الكونغو الديمقراطية (المكتب القطري)	AR/25/25	40	24	غير مرضٍ	I
26	تقرير المراجعة الداخلية عن استعراض نشر نظام SCOPE (تكنولوجيا المعلومات)	AR/25/26	12	7	لا ينطبق	I
27	المرجعة الداخلية لأمن الشبكات (تكنولوجيا المعلومات)	AR/25/27	20	14	بحاجة إلى بعض التحسين	I

\*يمكن الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية ومواعيد إصدار كل منها على الموقع: <https://www.wfp.org/audit-reports>

باء: التقارير الاستشارية			
تاريخ الإصدار	الرقم المرجعي للتقرير	عنوان التقرير	
فبراير/شباط 2025	AA-25-01	1	المهمة الاستشارية بشأن معيار استقدام المواهب في البرنامج
مايو/أيار 2025	AA-25-02	2	المهمة الاستشارية بشأن استراتيجية وخارطة طريق الذكاء الاصطناعي في البرنامج
أغسطس/آب 2025	AA-25-03	3	المهمة الاستشارية بشأن إبلاغ الجهات المانحة
نوفمبر/تشرين الثاني 2025	AA-25-04	4	المهمة الاستشارية بشأن مرفق الإدارة الشاملة للسلع

جيم: الاستعراضات الاستباقية للنزاهة			
تاريخ الإصدار	الرقم المرجعي للتقرير	عنوان التقرير	
-	-	-	-

دال - الاستعراضات الخاصة الغرض			
تاريخ الإصدار الفعلي	الرقم المرجعي للتقرير	عنوان التقرير	
يناير/كانون الثاني 2025	-	1	تعزيز القدرات التكوينية للمجتمعات الأكثر عرضة لتغير المناخ في مجتمع مياه جواسكوران في السلفادور وهندوراس من خلال ممارسات وخدمات التكيف المجتمعية المتكاملة
ديسمبر/كانون الأول 2025	-	2	مراجعة مشروع FORECCSA

هاء - الرؤى الموحدة			
تاريخ الإصدار	الرقم المرجعي للتقرير	عنوان التقرير	
أكتوبر/تشرين الأول 2025	-	1	رؤى موحدة بشأن آلية التعقيبات المجتمعية
ديسمبر/كانون الأول 2025	-	2	رؤى موحدة بشأن مشروع الضمان العالمي
ديسمبر/كانون الأول 2025	-	3	رؤى موحدة بشأن إدارة مخاطر حماية البيانات والخصوصية في المكاتب القطرية

## الملحق الثاني

## تقارير التحقيق – الادعاءات المثبتة صحتها مفصلة بحسب الإقليم

الرقم المرجعي للتقرير	الادعاء	المدعى عليه	تاريخ الصدور	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	المبلغ المسترد (دولار أمريكي)
مكتب آسيا والمحيط الهادئ الإقليمي					
1	2022-0755	تحرش جنسي	موظف	يناير/كانون الثاني 2025	-
2	2024-0213	تدليس من طرف خارجي	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	يناير/كانون الثاني 2025	-
3	2024-0761	استغلال وانتهاك جنسيان	خبير استشاري	يناير/كانون الثاني 2025	-
4	2024-1379	تدليس من طرف خارجي	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	فبراير/شباط 2025	-
5	2025-0135	تحرش جنسي	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	فبراير/شباط 2025	-
6	2025-0349	تدليس من طرف خارجي	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	مارس/آذار 2025	-
7	2025-0350	تدليس من طرف خارجي	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	مارس/آذار 2025	-
8	2021-0314	تحرش جنسي	موظف عقد خدمة	مايو/أيار 2025	-
9	2024-0039	تدليس من طرف خارجي	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	يونيو/حزيران 2025	-
10	2025-0204	تدليس من طرف خارجي	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	مايو/أيار 2025	-
11	2025-0433	تدليس من طرف خارجي	غير	مايو/أيار 2025	-
12	2025-0611	تدليس من طرف خارجي	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	مايو/أيار 2025	-
13	2020-0005	إساءة استعمال السلطة	موظف	سبتمبر/أيلول 2025	-
14	2022-0692	ممارسات تدليسية	موظف عقد خدمة	سبتمبر/أيلول 2025	-
15	2024-0677	ممارسة تدليسية	موظف	سبتمبر/أيلول 2025	-
16	2025-0181	ممارسات فساد	غير محدد	أغسطس/آب 2025	-
17	2025-0682	عدم الامتثال للالتزامات لمعايير السلوك المتوقعة من موظفي الخدمة المدنية الدوليين	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	أغسطس/آب 2025	-
18	2024-0668	ممارسات تدليسية	موظف	ديسمبر/كانون الأول 2025	3 591.67
19	2024-0795	ممارسات تدليسية	موظف	ديسمبر/كانون الأول 2025	1 850.37

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2024-0805	20
-	241.59	نوفمبر/تشرين الثاني 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2025-0467	21
<b>مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمية</b>						
-	-	مارس/آذار 2025	موظف	تدليس من طرف خارجي	2025-0120	22
-	-	يونيو/حزيران 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	استغلال وانتهاك جنسيان	2024-0283	23
-	-	أبريل/نيسان 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2025-0080	24
-	-	أغسطس/آب 2025	موظف	مضايقات	2022-0006	25
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	موظف	استغلال وانتهاك جنسيان	2022-0274	26
-	-	يوليو/تموز 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2023-1206	27
-	-	أغسطس/آب 2025	غير	ممارسات تدليسية	2024-0667	28
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	موظف اتفاقات الخدمات الخاصة	تحرش جنسي	2024-1241	29
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2024-1400	30
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2025-0588	31
-	-	يوليو/تموز 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2025-1033	32
-	-	يوليو/تموز 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2025-1050	33
-	-	أغسطس/آب 2025	غير معروف الهوية	تدليس من طرف خارجي	2025-1135	34
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2025-1187	35
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2025	موظف	عدم الكشف عن تضارب المصالح	2021-0545	36
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2025	موظف	مضايقات	2023-0823	37
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2025	موظف عقد خدمة	عدم الكشف عن تضارب المصالح	2024-0418	38
-	1 000.00	أكتوبر/تشرين الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2024-1602	39
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2025	متعدد	ممارسات تدليسية	2025-1134	40

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
<b>مكتب غرب ووسط أفريقيا الإقليمي</b>						
4 202.45	4 202.45	يناير/كانون الثاني 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	ممارسات فساد	2024-1391	41
–	–	يناير/كانون الثاني 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تحرش جنسي	2024-1624	42
–	873.00	يناير/كانون الثاني 2025	غير	سرقة	2025-0078	43
–	132 768.35	أبريل/نيسان 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2023-1291	44
–	–	مايو/أيار 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2025-0069	45
–	–	يونيو/حزيران 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2025-0744	46
–	–	يوليو/تموز 2025	موظف	ممارسات تدليسية	2021-044	47
–	1 352.33	يوليو/تموز 2025	موظف	ممارسات تدليسية	2023-0244	48
–	–	سبتمبر/أيلول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2024-0211	49
–	–	يوليو/تموز 2025	غير	سرقة	2024-1032	50
–	–	يوليو/تموز 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2024-1033	51
–	–	أغسطس/أب 2025	موظف	عدم الامتثال للائتزامات لمعايير السلوك المتوقعة من موظفي الخدمة المدنية الدوليين	2024-1613	52
–	–	ديسمبر/كانون الأول 2025	موظف	عدم الامتثال للائتزامات لمعايير السلوك المتوقعة من موظفي الخدمة المدنية الدوليين	2021-0043	53
7 699.35	7 699.35	ديسمبر/كانون الأول 2025	موظف	سرقة	2022-0383	54
7 682.92	7 682.92	ديسمبر/كانون الأول 2025	موظف	ممارسات تدليسية	2024-0676	55
–	14 865.19	ديسمبر/كانون الأول 2025	موظف	ممارسات تدليسية	2024-0841	56
–	–	ديسمبر/كانون الأول 2025	موظف	استغلال وانتهاك جنسيان	2024-1030	57
–	–	ديسمبر/كانون الأول 2025	موظف	استغلال وانتهاك جنسيان	2024-1382	58
–	–	نوفمبر/تشرين الثاني 2025	غير محدد	سرقة	2024-1436	59
–	–	أكتوبر/تشرين الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2024-1773	60

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
-	-	ديسمبر/كانون الأول 2025	موظف	ممارسات فساد	2025-0665	61
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2025-1457	62
<b>مكتب شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الإقليمي</b>						
-	-	فبراير/شباط 2025	غير محدد	تدليس من طرف خارجي	2024-0356	63
-	-	يناير/كانون الثاني 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	استغلال وانتهاك جنسيان	2024-0542	64
-	415 640.00	مارس/آذار 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	فساد	2024-0955	65
-	203 809.00	يناير/كانون الثاني 2025	متعدد	تدليس من طرف خارجي	2025-0014	66
4 700.00	4 700.00	يناير/كانون الثاني 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2023-0467	67
1 061.98	1 061.98	مارس/آذار 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2024-0995	68
-	-	يناير/كانون الثاني 2025	موظف	تحرش جنسي	2024-1177	69
-	-	فبراير/شباط 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2024-1780	70
-	900.00	مارس/آذار 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2025-0107	71
-	-	مارس/آذار 2025	غير	تدليس من طرف خارجي	2025-0212	72
-	-	مايو/أيار 2025	موظف	عدم الكشف عن تضارب المصالح	2023-0453	73
-	-	مايو/أيار 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2023-0819	74
-	-	أبريل/نيسان 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	استغلال وانتهاك جنسيان	2025-0152	75
-	-	مايو/أيار 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	استغلال وانتهاك جنسيان	2024-1437	76
-	-	أبريل/نيسان 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	استغلال وانتهاك جنسيان	2025-0300	77
2 896.01	2 977.75	يونيو/حزيران 2025	متعدد	سرقة	2019-559	78
-	-	يونيو/حزيران 2025	موظف	تحرش جنسي	2021-0420	79
-	-	أبريل/نيسان 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تحرش جنسي	2024-0298	80
-	430.00	أبريل/نيسان 2025	غير محدد	سرقة	2024-0627	81
656.11	656.11	يونيو/حزيران 2025	غير محدد	سرقة	2024-0864	82

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
-	-	مايو/أيار 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	استغلال وانتهاك جنسيان	2024-0880	83
-	1 903.29	يونيو/حزيران 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2024-1239	84
-	129.32	أبريل/نيسان 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2024-1330	85
-	-	مايو/أيار 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	استغلال وانتهاك جنسيان	2024-1349	86
-	-	يونيو/حزيران 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2024-1364	87
-	-	مايو/أيار 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2024-1417	88
-	-	يونيو/حزيران 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2025-0321	89
518.00	5 391.69	أبريل/نيسان 2025	غير	سرقة	2025-0358	90
-	517.27	مايو/أيار 2025	غير	سرقة	2025-0396	91
-	47.00	مايو/أيار 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2025-0512	92
-	368.00	أبريل/نيسان 2025	غير	سرقة	2025-0513	93
-	-	يوليو/تموز 2025	موظف	استغلال وانتهاك جنسيان	2020-0090	94
-	-	يوليو/تموز 2025	خبير استشاري	تحرش جنسي	2021-0090	95
-	3 862.19	يوليو/تموز 2025	موظف	ممارسات تدليسية	2021-0565	96
-	270 895.00	أغسطس/آب 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2023-1000	97
-	218 055.00	سبتمبر/أيلول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2023-1002	98
-	300 242.00	أغسطس/آب 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2023-1009	99
-	9 165.00	سبتمبر/أيلول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2023-1010	100
-	2 500.00	سبتمبر/أيلول 2025	موظف	ممارسات تدليسية	2023-0198	101
-	2 500.00	سبتمبر/أيلول 2025	موظف	ممارسات تدليسية	2023-307	102
-	-	يوليو/تموز 2025	موظف	عدم الكشف عن تضارب المصالح	2023-0344	103
-	146.00	أغسطس/آب 2025	موظف	سرقة	2023-0518	104
-	-	يوليو/تموز 2025	موظف	فساد	2024-0797	105
-	-	يوليو/تموز 2025	موظف	فساد	2024-0798	106
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	موظف عقد خدمة	سوء استخدام الموارد	2024-1098	107
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	بائع	سرقة	2024-1202	108
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2024-1240	109

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	استغلال وانتهاك جنسيان	2024-1505	110
-	-	يوليو/تموز 2025	موظف	استغلال وانتهاك جنسيان	2024-1520	111
-	8 487.80	أغسطس/آب 2025	غير معروف الهوية	سرقة	2024-1783	112
-	-	أغسطس/آب 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2024-1792	113
-	-	أغسطس/آب 2025	أخرى	تدليس من طرف خارجي	2025-0190	114
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2025-0278	115
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	متعدد	ممارسات تدليسية	2025-0279	116
-	-	يوليو/تموز 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2025-0809	117
-	-	يوليو/تموز 2025	غير	سرقة	2025-0919	118
-	473.72	يوليو/تموز 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2025-1013	119
-	416.17	يوليو/تموز 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2025-1027	120
-	-	أغسطس/آب 2025	متعدد	تدليس من طرف خارجي	2025-1156	121
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	استغلال وانتهاك جنسيان	2025-1157	122
-	67.30	سبتمبر/أيلول 2025	متعدد	سرقة	2025-1162	123
-	162.26	سبتمبر/أيلول 2025	غير	سرقة	2025-1182	124
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	غير	تدليس من طرف خارجي	2025-1218	125
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	متعدد	تدليس من طرف خارجي	2025-1306	126
-	44 595.00	ديسمبر/كانون الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2023-1004	127
-	13 410.00	ديسمبر/كانون الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2023-1005	128
-	-	ديسمبر/كانون الأول 2025	موظف	غير	2024-0767	129
150 754.00	150 754.00	أكتوبر/تشرين الأول 2025	غير	سرقة	2024-0778	130
-	-	أكتوبر/تشرين الأول 2025	موظف	فساد	2024-0799	131
-	22 075.42	أكتوبر/تشرين الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	استغلال وانتهاك جنسيان	2024-1421	132
37.55	37.55	ديسمبر/كانون الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2024-1422	133
-	207.94	ديسمبر/كانون الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من أطراف خارجية	2024-1471	134

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
-	-	أكتوبر/تشرين الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2024-1481	135
-	-	ديسمبر/كانون الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2024-1755	136
1 773.75	1 773.75	ديسمبر/كانون الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2025-0136	137
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2025	غير	ممارسة تدليسية	2025-0493	138
-	-	أكتوبر/تشرين الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	استغلال وانتهاك جنسيان	2025-0506	139
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2025	غير	استغلال وانتهاك جنسيان	2025-0603	140
-	-	ديسمبر/كانون الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من طرف خارجي	2025-0687	141
1 488.00	1 488.00	أكتوبر/تشرين الأول 2025	غير محدد	سرقة	2025-0750	142
-	-	أكتوبر/تشرين الأول 2025	متعدد	ممارسة تدليسية	2025-0877	143
-	-	أكتوبر/تشرين الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	استغلال وانتهاك جنسيان	2025-1385	144
-	170.10	أكتوبر/تشرين الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2025-1491	145
-	648.31	أكتوبر/تشرين الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2025-1499	146
-	-	أكتوبر/تشرين الأول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	استغلال وانتهاك جنسيان	2025-1547	147
-	527.18	ديسمبر/كانون الأول 2025	غير محدد	سرقة	2025-1724	148
<b>مكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الإقليمي</b>						
-	-	يناير/كانون الثاني 2025	غير محدد	استغلال وانتهاك جنسيان	2024-0623	149
-	-	فبراير/شباط 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	استغلال وانتهاك جنسيان	2024-1416	150
-	-	مارس/آذار 2025	غير	غير	2025-0008	151
-	-	مارس/آذار 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	غير	2025-0157	152
-	-	يونيو/حزيران 2025		استغلال وانتهاك جنسيان	2025-0215	153
-	-	يونيو/حزيران 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من أطراف خارجية	2025-0796	154
-	-	يونيو/حزيران 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2025-0887	155
-	15 138.19	سبتمبر/أيلول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من أطراف خارجية	2022-0425	156
-	-	أغسطس/آب 2025	موظف	تمييز	2022-0662	157
-	-	أغسطس/آب 2025	موظف عقد خدمة	تحرش جنسي	2023-1204	158

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
-	-	يوليو/تموز 2025	موظف	التضليل، والتزوير، والشهادات المزورة	2023-0873	159
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	موظف	ممارسات تدليسية	2024-0037	160
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	موظف	سوء استخدام الموارد	2024-0290	161
-	3 247.95	يوليو/تموز 2025	موظف	ممارسات تدليسية	2024-0372	162
-	4 763.86	يوليو/تموز 2025	موظف	ممارسات تدليسية	2024-1162	163
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	تدليس من أطراف خارجية	2025-1414	164
-	4 309.82	ديسمبر/كانون الأول 2025	موظف	ممارسات تدليسية	2024-1152	165
<b>المقر والمكاتب القطرية</b>						
-	-	فبراير/شباط 2025	موظف	مضايقات	2020-0078	166
-	-	يناير/كانون الثاني 2025	خبير استشاري	مضايقات	2020-0231	167
-	-	يناير/كانون الثاني 2025	خبير استشاري	اعتداء أو تهديد	2020-0410	168
-	-	يناير/كانون الثاني 2025	خبير استشاري	تحرش جنسي	2021-0106	169
-	-	يناير/كانون الثاني 2025	موظف	مضايقات	2023-0409	170
-	27 852.82	مارس/آذار 2025	خبير استشاري	ممارسات تدليسية (طبية)	2024-0724	171
-	-	يوليو/تموز 2025	موظف	مضايقات	2022-0377	172
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	شريك متعاون/بائع/شريك آخر	سرقة	2024-0948	173
-	-	سبتمبر/أيلول 2025	خبير استشاري	ممارسات تدليسية	2025-0454	174
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2025	خبير استشاري	تحرش جنسي	2020-0052	175
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2025	موظف	تحرش جنسي	2024-1676	176
188 912.16 دولار أمريكي في المائة 9.94	1 900 555.63 دولار أمريكي في المائة 100	<b>المبلغ الإجمالي (للقضايا ذات الصلة)</b>				

## قائمة الجداول والأشكال

- الجدول 1: أنشطة مكتب المفتش العام – لمحة عامة 2020-2025.....4
- الجدول 2: الموارد المالية لمكتب المفتش العام.....4
- الجدول 3: وظائف الموظفين بعقود محددة المدة المدرجة في الميزانية في نهاية العام.....5
- الجدول 4: توزيع استنتاجات المراجعة بحسب النوع – 2024 و2025.....8
- الجدول 5: حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في عامي 2024 و2025.....18
- الجدول 6: قضايا مكتب التفتيش والتحقيق - 2018-2025.....19
- الشكل 1: تغطية المراجعة للمكاتب القطرية.....7
- الشكل 2: لمحة عامة عن تصنيفات تقارير الرقابة للفترة 2021-2025.....9
- الشكل 3: الأموال التي خضعت للمراجعة (2.9 مليار دولار أمريكي) وتصنيفات المراجعة لعام 2025.....9
- الشكل 4: الإجراءات المتفق عليها المحددة في عام 2025 بحسب مجال نطاق المراجعة.....10
- الشكل 5: الإجراءات المتأخرة لكل ربع من العام في الفترة 2020-2025.....18
- الشكل 6: الإجراءات المتقدمة على أساس تاريخ التنفيذ الأصلي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025.....18
- الشكل 7: تصنيف الادعاءات الجديدة - 2018-2025.....20
- الشكل 8: التحقيقات التي اختتمت في عام 2025.....21
- الشكل 9: التحقيقات الجارية في نهاية عام 2025.....22